نقد ابن مالك حدود ابن الحاجب
في كتابه (التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب)
وموقف الشراح منه دراسة وصفية تحليلية

إعداد:

رشيد بن عبدالله الربيش

أستاذ النحو والصرف المشارك - قسم اللغة العربية وآدابها

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية - جامعة القصيم

• **الملخص:**

يهدف هذا البحث إلى إبراز الجانب النقدي عند ابن مالك في كتابه (التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب)، وتكمن أهميته في تناوله اعتراض عَلَم مِن أعلام اللغة والنحو، وهو الإمام جمال الدين ابن مالك لِعَلَم لا يقل عنه مكانة وشهرة، وهو أبو عمرو بن الحاجب في كتاب مِن أهم كتبه وأشهرها، وهو الكافية التي طوفت شهرتها في الآفاق، وبيان موقف الشراح من هذا النقد، قَبولًا واعتراضًا.

وقد اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، فخاتمة.

واحتوى التمهيد على بيان ثلاثة أمور: الأول: تعريف الحد، وشروطه. والثاني: صعوبة الحد النحوي والخلاف فيه. والثالث: موقف شراح الكافية من حدود ابن الحاجب.

أما المبحث الأول: فكان عن (أوجه نقد ابن مالك لحدود ابن الحاجب).

وأما المبحث الثاني: فعن (مسلكه في نقد حدود ابن الحاجب).

تلتهما خاتمة بأهم نتائج البحث، فبيان بمصادر البحث ومراجعه.

الكلمات المفتاحية: ابن مالك، ابن الحاجب، الحدود، الكافية.

*****

المقدمة:

يُعد ابن الحاجب وابن مالك عَلَمين بارزين في علم العربية عامة، والنحو خاصة، فهما في مَيْدان الدراسات النحوية كفرسَيْ رهان. تجمعهما الريادة، والمعاصرة، والمنافسة العلمية التي تجلت ملامحها في مظاهرَ كثيرةٍ متنوعةٍ، لا تخفى على باحث، وإن مِنْ أبرز تجليات هذه المنافسة بينهما ما صنعه ابنُ مالك في كتابه (التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب) مِنْ تتبع لابن الحاجب في مقدمته الكافية، وإظهار ما بدا له فيها مِنْ نقص أو خلل، ومِن بين ذلك حدوده النحوية التي كان لها نصيبٌ وافرٌ مِنَ النقد والتتبع والإصلاح. ويعد هذا النوع من التأليف ذا قيمة خاصة في الدرس النحوي؛ لاعتماده على النقد، وإبراز مواطن الخلل، وإذكاء الخلاف، لا سيما إذا كان بين إمامين بلغا من العلم والأثر ما بلغاه، وكانت المدونة التي وجهت إليها سهام النقد هي المقدمة الكافية، وحسبك بها منزلة وشهرة.

ولم أقفْ على مَنْ تناول هذا الموضوع - بالتحديد - بالدراسة، سوى بحث بعنوان: (نقد ابن مالك كافية ابن الحاجب، صوره وأسبابه، باب المنصوبات أنموذجًا)، غيرَ أنه يختلف عن هذه الدراسة في كونه عامًّا، وليس خاصًّا في الحدود. وفي كونه خاصًّا في باب المنصوبات فحسب، ولم يكن حظ الحدود فيه إلا النزر اليسير، ومِن ثَمَّ فقد كان هدف الدراسة إماطة اللِّثَام عن هذا الجانب المهم من شخصية ابن مالك النقدية، وكشف القناع عن حدود ابن الحاجب النحوية، وعرض ذلك على ميزان النقد.

وقد سلكت في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، وجعلتُ هذا البحث في مقدمة، فتمهيد، فمبحثين:

أما التمهيد فكان لبيان ثلاثة أمور: الأول: تعريف الحد، وشروطه. والثاني: صعوبة الحد النحوي والخلاف فيه. والثالث: موقف شراح الكافية مِنْ حدود ابن الحاجب.

وأما المبحثان: فالأول خُصّ للحديث عن: أوجه نقد ابن مالك حدود ابن الحاجب. أما الثاني فكان عن مسلكه في نقد حدود ابن الحاجب. ثم ذيلتُ هذا البحث بخاتمة لخصتُ فيها أبرز النتائج التي وقفتُ عليها، تلاها ثبت بمصادر البحث ومراجعه.

التمهيد:

أولًا: مفهوم الحد، وشروطه:

تعريف الحد:

عرَّف العلماء الحد لغةً بمعانٍ متقاربة، منها: المنع، والفصل، والحاجز بين الشيئين، ومنتهى الشيء، وتمييزه[1].

وأما اصطلاحًا: فقد تباينت عبارات العلماء في تعريفه، وإن جاءت متوافقة في دَلالتها ومعناها، قال العُكْبري: «والعبارات الصحيحة فيه مختلفة الألفاظ متفقة المعاني، فمنها: اللفظ الدال على كمال ماهية الشيء»[2]، و«لفظ جلي يُكشف به عن لفظ خفي»[3]، وهو القول الدال على ماهية الشيء[4]، والكاشف عن حقيقة المحدود[5]، أو الكاشف عن ماهية الشيء[6]، والوصف المحيط بمعناه، المميز له عن غيره[7].

وقد ذكر الفاكهي «أن الحد والمعرِّف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميز الشيء عما عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعًا مانعًا... وخرج بعرف النحاة وما بعده: عرف المنطقيين، فإن المعرِّف بالمعنى المذكور عندهم أعم من الحد؛ لشموله له ولغيره، فهو عندهم أربعة أقسام: حد تام: وهو ما تركب مِنَ الفصل والجنس القريبين. وناقص: وهو ما

(١) ينظر: الصحاح ٢/ ٤٦٢ (مادة حدد)، ومجمل اللغة ١/ ٢١٠، ولسان العرب ٣/ ١٤٠ (حدد)، والقاموس المحيط ١/ ٢٧٦، وتاج العروس ٨/ ٦ (حدد).

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين، ص ١٢٣.

(٣) الخلاصات الصافية للنجراني، ص ٢.

(٤) ينظر: معيار العلم في فن المنطق ١/ ٢٧٤، وروضة الناظر وجنة المناظر ١/ ٥٨، والبحر المحيط في أصول الفقه ١/ ١٢٦، والتعريفات، ص ١١٦.

(٥) ينظر: مسائل خلافية في النحو، ص ٤٦، والتبيين عن مذاهب النحويين ١/ ١٢٣.

(٦) المستصفى في علم الأصول ١/ ١٤.

(٧) المفردات في غريب القرآن، ص ١٠٩.

تركب مِنَ الفصل القريب وحده، أو منه ومن الجنس البعيد. ورسم تام: وهو ما تركب مِنَ الخاصة والجنس القريب. وناقص: وهو ما تركب من الخاصة وحدها، أو منها ومن الجنس البعيد»[1].

ثانيًا: شروط الحد: لقد وضع النظار مِن أهل الصناعة شروطًا للحد التام الحقيقي لا بد لِتَحَقُّقِه وصحته مِن توافرها فيه، وقد تفاوت العلماء في حصر هذه الشروط.

وهذه الشروط هي[2]:

١- أن يكون الحد أجلى وأوضح مِنَ المحدود، فلا يُحد الشيء بما هو أخص منه أو مساوٍ له في الخفاء.

٢- أن يكون الحد مساويًا للمحدود؛ بحيث يكون اللفظ مساويًا للمعنى بلا زيادة ولا نقصان.

(١) شرح الحدود النحوية، ص ٤٩، ٥٠. وينظر: التعريفات، ص ٢٢٠، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٤٨٢، ٦٢٤، ٨٦١.
وينظر في تعريف الحد لغةً واصطلاحًا مِن الدراسات الحديثة: الحدود النحوية وتراثها في العربية، ص ٢، ٢٧ (رسالة ماجستير غير منشورة)، لإسلام خالد العمري، جامعة اليرموك، ١٩٩٦م، كلية الآداب، والخلاف في الحدود النحوية، ص ٦، ٧، رسالة دكتوراه، لخالد العزاني الحسيني، كلية اللغات، جامعة صنعاء، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، والحدود النحوية نشأتها وتطورها ص ٨٨٥ فما بعدها، د. يحيى عبد الله محمد، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر، عام ٢٠٠٧م، العدد ٢٧، ج ٢، والتعريفات النحوية الأسس والأهداف، ص ١١٦ فما بعدها (رسالة دكتوراه)، إعداد: محمد بابا، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، كلية الآداب واللغات، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨ م.

(٢) ينظر في شروط الحد: معيار العلم، ص ٢٤٤، والمستصفى في علم الأصول، ١/ ١٢ فما بعدها، والأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية، ١/ ٥٣، والخلاصات الصافية على المقدمة الكافية، ص ٣، والكليات، ص ٣٩١ - ٣٩٣.
وينظر من الدراسات الحديثة: الخلاف في الحدود النحوية، ص ٤٠ فما بعدها، ومقدمة في صنع الحدود والتعريفات، ص ٨١ فما بعدها، د. عبد الرحمن معمر السنوسي، دار التراث، الجزائر، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، والاعتراض المنطقي على الحد النحوي، د. سليمان الضحيان، ص ٢١ فما بعدها (بحث منشور بمجلة جامعة أم القرى)، والحدود النحوية وتراثها في العربية، ص ٣٩ فما بعدها، والتعريفات النحوية الأسس والأهداف، ص ١٣٥ فما بعدها.

٣- أن يكون جامعًا مانعًا (مطردًا منعكسًا)، أي: شاملًا لجميع أفراد المحدود، مانعًا غيره مِنَ الدخول فيه، بمعنى: أنه متى وُجد الحد وُجد المحدود، والعكس.

٤- أن يكون للماهية حقيقة واحدة لا تتعدد، فلا يكون للشيء إلا حد واحد.

٥- ألا يجتمع في حد واحد ماهيتان مختلفتان.

٦- ألا يحتمل الحد الإيجاز أو التطويل، المفضيين إلى النقص أو الزيادة فيه.

٧- أن يجتنب في الحد المجاز والكناية، إلا بقرينة معينة للمعنى المراد؛ لما في ذلك مِنَ الخفاء والإبهام.

٨- أن يجتنب فيه اللفظ المشترك الدال على متعدد، إلا بقرينة معينة للمعنى، لما يُفضي إليه مِنَ الإبهام والغموض.

٩- ألا يُؤدي الحد إلى الدور، وهو تعريف الشيء بما يتوقف معرفتُه عليه، أو بما لا يُعرف إلا به.

١٠- أن يكون الحد خاليًا مِنَ السلب، فلا يُعرَّف الشيء بضده أو نقيضه.

١١- ألا يؤدي إلى تعريف الشيء بنفسه.

١٢- ألا يدل الحد على العموم، كاستعمال لفظ (كل).

١٣- أن يُذكر في الحد التام جميع أجزاء الحد من الجنس والفصول.

١٤- صيانة الحد عن الألفاظ الغريبة والغامضة؛ إذ لا بد مِن كون الألفاظ فيه واضحة الدَّلالة، لتحقيق الغاية منه.

١٥- أن يصان الحد مِن الشك والتردد فيه، كاستعمال لفظ (أو) التشكيكية.

١٦- عدم ذكر الحكم في الحدود؛ لأنه يؤدي إلى الدَّور.

ثانيًا: صعوبة الحد والخلاف فيه:

لقد اهتم النحويون بالحد النحوي اهتمامًا بالغًا، لا سيما المتأخرين منهم[1]، واحتدمت حدة الخلاف فيه؛ لأهميته وصعوبته؛ «فقد ادَّعى ابن سينا أن الحدود في غاية الصعوبة، وصنف ابن دقيق العيد رسالة بيَّن فيها صعوبة الحد»[2].

وقد زاد مِنْ صعوبة الحد دقة شروطه، وكثرة قيوده، واختلاف الفهوم في تحديد ماهيته، وإخضاعه عند أكثرهم لمقاييس المنطق، وتباينهم في الأخذ بتلك المعايير المنطقية، فكثر لذلك الاعتراض على الحدود بين النحويين، إلى حد لم يكد يستقر معه حد، حتى تمثلت فيه بجلاء مقالة: (ما منا إلا راد ومردود عليه).

ومَن يتأمل تلك الشروط التي وُضعت وَفْق معايير أهل المنطق؛ يدرك أنه مِنَ الصعوبة بمكان استخلاص حدود لا تخرق هذه الشروط؛ حيث قال الغزالي: «فمَن عرف ما ذكرناه في مثارات الاشتباه في الحد، عَرَف أن القوة البشرية لا تقوى على التحفظ عن كل ذلك إلا على الندور»[3].

ومن هنا تفاوت العلماء في حدودهم، وتباينت تعبيراتهم في الحد الواحد، ومَن ينظر إلى حد الاسم فقط يجد فيه اختلافًا كثيرًا، أوصله بعضهم إلى سبعين حدًّا ونيف، قال ابن الأنباري: «وقد ذكر النحويون فيه حدودًا

(١) ينظر: الخلاف في الحدود النحوية، ص ١٨، وتطور الحد النحوي، حد الاسم أنموذجًا، ص ١١٧.

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه ١/ ١٣٠، ١٣١، وشرح تنقيح الفصول في علم الأصول للقرافي ١/ ٨٧، ونفائس الأصول في شرح المحصول ١/ ٣٣٣ - القرافي (ت ٦٨٤)، وتطور الحد النحوي، حد الاسم أنموذجًا، ص ٩٣.

(٣) معيار العلم، ص ٢٥٨، وينظر: الخلاف في الحدود النحوية، ص ٤٨.

كثيرة تنيف على سبعين حدًّا»[1]. وكلها في نظر بعض محققي النحويين لا تصلح أن تكون حدًّا[2].

وقلْ مثل ذلك في كثير من الحدود، التي كثر فيها الاختلاف بينهم؛ فقد ذكر ابن الأنباري أن النحويين قد حدوا الحرف بحدود كثيرة لا يليق ذكرها بهذا المختصر[3].

وهذا ما فسر به بعضهم ترك سيبويه حد الاسم، والاكتفاء بذكر أمثلته، لما رأى من الإشكال فيه[4].

وقد ذكر ابن مالك أن «مَن تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه»[5].

ولذلك أهمل حدها في التسهيل، وشرْحه، وكذا فعل ابن الحاجب نفسه في شرح الوافية؛ حيث اكتفى بتعداد أنواعه[6]، وذَكَر أن الزمخشري لم يجد المنادى لإشكاله[7].

وما تلك الاحترازات الكثيرة والقيود الدقيقة التي يضعها النحاة إلا دليل على شدة تفلت الحد، وصعوبة صياغته.

(١) أسرار العربية، ص ٣٤، وينظر: الخلاصات الصافية على المقدمة الكافية للنجراني، ص ٢٠، والخلاف في الحدود النحوية، ص ١٤٩ فما بعدها، والحدود النحوية في التراث، ص ١٣٥، والحد النحوي وتطبيقاته، ص ٤٧.

(٢) الحلل في إصلاح الخلل، ص ٦٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٩٣؟، والمرتجل، ص ٧، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٢٥٣، وشرح إيضاح الفارسي للعكبري ١/ ٤٨، والمتبع في شرح اللمع ١/ ١١٧.

(٣) أسرار العربية ١/ ٤٠، وبمثله قال المرادي في الجنى الداني، ص ٢٠.

(٤) الكتاب ١/ ١٢. وينظر: الحلل في إصلاح الخلل، ص ٦٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٩٢.

(٥) شرح التسهيل ١/ ١٢٥-١٢٦.

(٦) ١/ ٣٠٦.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢١٧.

ومَن يطلع على شروح بعض المقدمات النحوية؛ كشروح الإيضاح، واللمع، والجمل، والمفصل، والكافية، والتسهيل، والألفية، وغيرها؛ يدرك حجم ذلك الخلاف وسَعته.

مِن أجل ذلك ذكر ابن هشام «أن حدود النحاة وغيرهم مِن علماء الشرع ليست حقيقية يُراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود، وإنما الغرض بها تمييز الشيء ليُعرف أنه صاحب هذا الاسم، ولذا لا تراهم يحترزون عما يحترز عنه أهل العقليات مِن استعمال الجنس البعيد ونحوه...»[(١)].

ولذا قال ابن بزيزة: «وعلى الجملة، فالحدود النحوية إنما مبناها على المسامحة والضبط للأكثر»[(٢)].

كل هذا بسبب ما لهذه الشروط الصارمة والقيود الدقيقة التي وضعها المناطقة في الحد مِن صعوبة بالغة، حتى لم يكد يسلم حد دون نقض، أو نقص، فحاول بعض النحاة الانعتاق من أسرها بالتسامح فيها.

ثالثًا: موقف شراح الكافية من حدود ابن الحاجب:

لقد حظيت كافية ابن الحاجب بعناية العلماء وإعجابهم، فأقبلوا عليها حفظًا، ونظمًا، وشرحًا، وتحشية، وتعليقًا، حتى رابت شروحها على ما يقرب من مئتي شرح وتعليق، وعدها بعضهم أشهر المقدمات والمختصرات النحوية على الإطلاق[(٣)].

ولابن الحاجب في (كافيته) عناية خاصة بالحدود، ما جعل حدوده تحظى بعناية الشراح وغيرهم، فتناولوها بالنقد،

(١) حاشية يس على التصريح ١/ ١٧، ١٨.

(٢) غاية الأمل في شرح الجمل، لابن بزيزة ١/ ٨. وينظر: الخلاف في الحدود النحوية، ص ٤٩.

(٣) ينظر: ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه، ص ٥٦ - ٥٧، ومقدمة تحقيق شكوك على الحاجبية، ص ٢٤٧- ٢٤٨، ومقدمة تحقيق شرح المقدمة لابن الحاجب، ومقدمة تحقيق الفوائد الضيائية.

والإصلاح تارة[1]، والمتابعة، والتأييد، والجواب عما يورد عليها تارة أخرى[2].

ونظرة واحدة في شروح الكافية تظهر حجم النقد الذي وُجه للحدود النحوية فيها، والشكوك التي أحاطت بها؛ سعيًا إلى إصلاحها، وتنقيتها مِنَ العيوب التي تخل بسلامة الحد وصحته، فقد أورد النجراني في شرحه على حده الكلمة إشكالات سبعة، وعلى حده الاسم اعتراضات خمسة[3]، وأورد صاحب (البرود الضافية) على حد ابن الحاجب للاسم تسعة اعتراضات، قال بعد أن أجاب عليها: «وأكثر هذه الاعتراضات واجب، وجوابه غير منج»[4].

وبالغ الكيلاني في (حاشيته على الكافية)، فأورد على حده الكلمة ثلاثين إشكالًا، وعلى حده الاسم سبعة عشر اعتراضًا[5].

وقد بلغ مِن عنايتهم بحدوده أن حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب «تكاد تكون مقصورة على الحدود التي وضعها ابن الحاجب في الكافية، وما يشوب ذلك من خلل...»[6].

(١) ينظر: شرح الرضي، القسم الأول ١/ ٥، ١٧، ٢٥، ٣٩، ١١٣، ٢/ ٦٠٧، ٦٣٢- ٦٣٥، ٦٩١- ٦٩٣، ٧١٦، ٩٦٢، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة ١/ ٩٤، ٢٨٩، ٣١٤، ٢/ ٤١٧، ٤٧٠، ٥٩٩، والبسيط في شرح الكافية لركن الدين ١/ ٣١٣، ٧٠٠، ٢/ ٤، ٢٠٤، ٤٠٩، وشرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب ص ١٣٠، ١٤٢، ١٨٦، والأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ليحيى بن حمزة العلوي ١/ ٣٥، ٦٥، ٢٣٠، ٢٩٠، ٢/ . ١٧٤، ٢٧١.

(٢) ينظر: شرح الرضي، القسم الأول ١/ ٧، ٢٦، ٤٤، ٤٥، ٢/ ٦٣٤، ١٠٥٠، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة ١/ ٩٤، ١٥٢، ٣٠١، ٣١٤، ٣٤٥، والبسيط في شرح الكافية لركن الدين ١/ ١١٦، ٣٨١، ٦٩٨، وشرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب ٣٤، ٤٤، ١٠٣، ١١١، ١٣٠، والأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٧، ٣٥، ٥١، ٢/ ٢٢١، ٣٥٤.

(٣) الخلاصات الصافية، ص ١٠، ١٩.

(٤) ١/ ٢٠.

(٥) ص ٢- ١٥.

(٦) مقدمة التحقيق، ص ٢٣.

وصنَّف الجاربردي كتابه (شكوك على الحاجبية)، جمع فيه معظم ما أُورد على ابن الحاجب في كافيته مِن شكوك، كان للحدود النصيب الأوفر منها[1].

زد على ذلك أن كمال الدين ابن العتائقي صنف كتابًا سمَّاه (الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية)[2] كان مداره حول حدود ابن الحاجب، ونقدها، كما أن التبريزي في شرحه (مبسوط الأحكام) جعل جل همه الدفاع بحماسة عن حدود ابن الحاجب ضد منتقديه، وفي مقدمتهم ابن مالك.

وكان ابن مالك في كتابه الموسوم بـ: (التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب) في طليعة مَن نظر في حدود ابن الحاجب ونَقَدها، وقد طال نقده معظم حدوده، لم يسلم منها غير القليل، فقد تناول فيه (تسعة وأربعين حدًّا)، بالنقد والإصلاح، وهي: حد الكلمة، والكلام، والاسم، والفعل، والرفع، والعامل، والعدل، والمرفوعات، والفاعل، والمبتدأ، والخبر، والمنصوبات، والمفعول المطلق، والاشتغال، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والحال، والمجرورات، والإضافة اللفظية، والتوابع، والنعت، والعطف، والتوكيد، والاستثناء المتصل، والمبني من الأسماء، والموصول، والمركبات، والمعرفة، والنكرة، والعدد، والمؤنث الحقيقي، والمجموع، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والفعل، والفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر، وفعل ما لم يسم فاعله، والفعل المتعدي، وفعلا التعجب، والحرف، وحروف الجر، والتنوين.

وسيتبين مِن خلال مبحثَي الدراسة أوجه نقده حدود ابن الحاجب، ومسلكه فيه.

*****

(١) حققه د. خالد عبده الشربيني حسنين سماحة.

(٢) تحقيق ودراسة: د. صالح كاظم عجيل الجبوري، ود. قاسم رحيم السلطاني، منشورات دار التراث، العراق، النجف، ط الأولى، ١٤٤٣هـ.

المبحث الأول

أوجه نقد ابن مالك حدود ابن الحاجب

لقد تتبع ابن مالك حدود ابن الحاجب، وعرضها على ميزان النقد والتمحيص بغرض إصلاحها، وقد سلك في نقده حدوده مسلك أهل صناعة الحدود في اشتراطاتهم؛ حيث اشترطوا للحد شروطًا أوجبوا توافرها فيه ليصدق على المحدود، وقد أخذ بها النحويون- ومنهم ابن مالك- وطبقوها في حدودهم النحوية[1]، وقد أضاف إليها ابن مالك في نقده ما بدا له هو مِن مآخذَ أخرى.

وقد تمحورت وجوه نقده حدود ابن الحاجب في الآتي:

أولًا: عدم اطراد الحد وانعكاسه، أي: أنه ليس جامعًا لأفراد المحدود، ولا مانعًا لدخول ما ليس منه فيه، أو عدم اطراده أو انعكاسه؛ بحيث يكون مطردًا لكنه غير منعكس، أو العكس، فيكون الحد جامعًا لكل أفراد المحدود لكنه غير مانع، لدخول ما ليس منه فيه، أو مانعًا لدخول غيره فيه، لكنه غير جامع بكل أفراده.

وقد شرح الكفوي معنى الاطراد والانعكاس؛ بأن معنى الاطراد: متى وُجد الحد وجد المحدود، ومعنى الانعكاس: متى عُدم الحد عُدم المحدود، ولو لم يكن مطردًا لما كان جامعًا... ولو لم يكن منعكسًا لما كان مانعًا[2].

والاطراد والانعكاس في الحد يُعد مِن أهم شروط الحد التي وضعها العلماء لسلامته وصونه مِنَ النقض والاعتراض، إن لم يكن أهمها على الإطلاق؛ فقد ذكر عبد القاهر الجرجاني وغيره أن علامة صحة الحد أن يكون مطردًا منعكسًا[3].

(١) ذكر هذه الشروط العلوي في شرحه للكافية، الموسوم بـ: الأزهار الصافية ١/ ٥٣، والنجراني في مقدمة شرحه المسمى بـ: الخلاصات الصافية، ص ٣، والعصام في حاشيته على الكافية، ص ٤-٥، وينظر: الخلاف في الحدود النحوية، ص ٤٠، والاعتراض المنطقي على الحد النحوي، ص ٢٤.

(٢) الكليات، ص ١٤، ٣٩١. وينظر: شرح الكافية للأصفهندي، ص ٣١، والخلاف في الحدود النحوية، ص ٤٣.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٦٩-٧٠، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي، ص ٦٧. وينظر: مسائل خلافية في النحو، ص ٥١.

وقد اتفقت كلمة النحاة على وجوب هذا الشرط في الحد، قال ابن عصفور: «مِن شرط الحد: أن يكون جامعًا لأنواع المحدود، حتى لا يشذ منها شيء، مانعًا لما هو مِن غير المحدود أن يختلط بالمحدود»[(١)].

وقد نقل الشريف الجرجاني الإجماع عليه بلا خلف[(٢)].

ولقد بلغت الحدود التي نقدها ابن مالك في كتابه التحفة؛ لعدم توافر هذا الشرط فيها (عشرين حدًّا)، هي: (حد الكلام، والفاعل، والمبتدأ، والخبر، والمفعول المطلق، والتوابع، والنعت، والعطف، والتوكيد، والمبني، والمركبات، والمعرفة، واسم الفاعل، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والفعل الماضي، وفعل الأمر، والفعل المتعدي، والحرف، وحروف الجر).

وسوف أورد على ذلك ما يتضح به المقصود:

١- حد ابن الحاجب اسم الفاعل بأنه: «ما اشتق مِن فعل لمن قام به بمعنى الحدوث»[(٣)]، فاعترضه ابن مالك بقوله: «قوله: (لمن قام به) (مستحيل) اسم فاعل، ولم تقم الاستحالة بشيء؛ لأن المستحيل ليس بشيء إجماعًا.

قوله: (على معنى الحدوث) ليس بلازم؛ فإن نحو: (مستقر، وثابت، ودائم) اسم فاعل، وليس فيها معنى الحدوث»[(٤)].

وحينما تعرض لحد ابن الحاجب للصفة المشبهة بأنها: «ما اشتق مِن فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت»[(٥)]، اعترضه بقوله: «قوله: (على

(١) شرح الجمل ١/ ٩٠، والمقرب ١/ ٤٥. وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٦٩-٧٠، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ١/ ١٦٠، وحاشية الكيلاني على الكافية، ص ٣٢٢، والاعتراض المنطقي على الحد النحوي، ص ٢٤، ٢٥ فما بعدها، وجهود النحويين القدامى في تأسيس الحدود النحوية، ص ٧١.

(٢) شرح الكافية للشريف الجرجاني ٢/ ٨٥٣.

(٣) الكافية، ص ٣١١.

(٤) التحفة، ص ٣١١.

(٥) الكافية، ص ٣٢٠.

معنى الثبوت) يرِدُ عليه نحو: (دائم، وثابت، ولازم)؛ فإنه كذلك، وهو اسم فاعل، فيرد ههنا على الطرد، كما ورد في اسم الفاعل على العكس»[1].

وقد نقل ابن النحوية اعتراض ابن مالك في حد اسم الفاعل بإيراد لفظ (مستحيل) اسم فاعل ولم تقم الاستحالة بشيء، وأجاب عنه بقوله: «وجوابه: أن المراد ما هو قائم على سبيل الحقيقة، وما هو جارٍ مجراه... وقوله: (لمن قام به) أعم مِن أن يكون محققًا أو مقدرًا»[2].

كما أجاب في الموضع نفسه عن اعتراض ابن مالك بأن «نحو: مستقر، وثابت، ودائم اسم فاعل، ولا يدل على الحدوث بقوله: «وجوابه: لا نسلم أنه لا يدل على الحدوث؛ لأن المفهوم من قولك: (مستقر) شيء وُجد له الاستقرار بعد أن لم يكن له، وكذلك: (الثابت والدائم). هذا معلوم من استقراء كلام العرب»، وقال في حد الصفة المشبهة: «أورد على الصفة المشبهة ما أورد على حد اسم الفاعل... وأجيب بما تقدم في اسم الفاعل»[3].

وشدد التبريزي في شرحه على ابن مالك انتصارًا لابن الحاجب قائلًا: «وأما... قوله: (منقوص بالمستحيل) فخلْط؛ لأن المستحيل ذات كفعل، قام بها الاستحالة، وذلك في الذهن؛ وإلا يلزم أن يكون الممتنع والمعدوم والمستحيل من المهملات...»[4].

ثم رد على الجزء الثاني من اعتراضه بقوله: «وأما قوله: «معنى الحدوث ليس بلازم، فإن نحو: (مستقر، وثابت ودائم) اسم فاعل، وليس فيها معنى الحدوث» فممنوع؛ لأن هذه الأشياء بحسب الاشتقاق اللغوي تدل على ذات ثبت لها الاستقرار والثبوت والدوام في الذهن، بمعنى الحدوث، أي: بعد أن لم يكن، عكس ما ذكر في المستحيل».

(١) التحفة، ص ٣٢٠.
(٢) شرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب، ص ١٣٣.
(٣) ص ١٣٨.
(٤) مبسوط الأحكام، القسم الثاني ١/ ٢٢٦.

وأجاب عن إيراد ابن مالك على حد الصفة المشبهة بقوله: «وأما نقضه بنحو: (ثابت، ودائم، ولازم) فليس بوارد كما ذكرنا؛ فإنها دالة على الحدوث بسبب اشتقاقها، ثم حملت على الصفة المشبهة لقصد ثبوتها، فلهذا العارض لا تخرج عن كونها من أسماء فاعلين دالة على الحدوث بحسب الأصل ... فحينئذٍ يتوجه إيراده على الطرد والعكس في الموضعين».

كما أجاب يعقوب بن حاجي عوض على اعتراض ابن مالك بمثل الواجب والدائم، «بأن في مثل ذلك معنى الحدوث بالنظر إلى غرض الواضع، وإن كان الثبوت لازمًا من خصوصية المحل»[(١)].

وقد وضح الجامي بأن «المراد بكونه بمعنى الثبوت: أن يكون كذلك بحسب الوضع للحدوث، نحو: (ضامر، وطالق)، فإنهما بحسب الوضع للحدوث، ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال»[(٢)].

وقد ألفيت معظم شراح الكافية ممن اطلعت على شروحهم تابعوا ابن الحاجب في ذلك، ولم يعترضوا عليه، وكأن ما اشترطه ابن الحاجب مِن إفادة الحدوث لاسم الفاعل، والثبوت للصفة المشبهة أمر مسلم به عندهم، لا يحتمله خلاف، ولا يدخله نقض[(٣)].

وهذا القول هو ما عليه جمهور النحويين، خلافًا لابن مالك؛ حيث قال عن الصفة المشبهة في شرح الكافية الشافية: «وضبْطُها بصلاحية الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى أولى مِن ضبْطها بالدلالة على معنى ثابت... لأن دَلالتها على معنى ثابت غير لازمة لها»[(٤)].

(١) شرح كافية ابن الحاجب، ص ٩٣٧.
(٢) الفوائد الضيائية ٢/ ٢٠٣.
(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية، القسم الثاني ٢/ ٧٢٢، ٧٤٥، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة ٢/ ٤٦٣، ٤٧٠، والأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ٣/ ١٦٦، ١٩٠، وشرح الكافية للشريف الجرجاني ٣/ ١٢٥١، والفوائد الضيائية ٢/ ١٩٥، ٢٠٣.
(٤) ١/ ٢٦٨.

وقد اعترضه الشاطبي بأن «هذه قاعدةٌ مُتَّفقٌ عليها عند أهل اللسان، فاشتراط الثبوت للصفة المشبَّهة لا بُدَّ منه... فكلامه مَدْخول»[1]. «وهو شرط ضروري»[2].

وفي الجملة: فإن اعتراض ابن مالك على ابن الحاجب في حده لاسم الفاعل والصفة المشبهة وقع عند شراح الكافية بين منكر له، ومتجاهل. وإن كان ابن مالك لم يكن وحده القائل بهذا القول، ولم يخالف إجماعًا، فقد ذكر الرضي «أن صيغة الفاعل الموضوعة للحدوث، والحدوث فيها أغلب». كما أنه يرى «أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث، ليست أيضًا موضوعةً للثبوت في جميع الأزمنة، لكن لمّا أطلق ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض، كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة التخصيص؛ نحو: كان هذا حسنًا فقبُح»[3].

كما ذهب الشَّيْخُ يَس إلى أنه «كثيرًا ما يُسْتَعْمَلُ اسْمُ الفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ إِفادَةِ التَّجَدُّدِ والحُدُوثِ؛ كما في: اللهُ عالِمٌ وامرأة حائض، وغَيْرِ ذلك»[4]، لكنه حاول أن يوفق بين الرأيين بقوله: «ويمكن الجمع بحمل أحد الأمرين على الاستعمال والشيوع، والآخر على الوضع، فليتأمل»[5].

والذي أراه أن ما اعتَرَض به ابن مالك حد ابن الحاجب واقع، لكنه لا يقدح في الحد، ولا يلتفت له؛ لأن العبرة بأصل الوضع والغلبة، لا بالعارض الطارئ عليه، مما قل أو ندر، والأصل في اسْمِ الفَاعِلِ الدَّلَالَةُ على الحُدُوثِ، والثُّبُوتُ طارئٌ عليه، والأصلُ في الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ الثُّبُوتُ، والحُدُوثُ طارئ عليها. ولهذا أجاب الكيلاني على الاعتراض باسم الفاعل (عالم)، مع دَلالته

(١) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية ٤/ ٣٩٩.
(٢) المصدر السابق ١/ ٢٦٨.
(٣) شرح الرضي ٢/ ٢٠٥.
(٤) حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي ٣/ ٢٨٣.
(٥) المصدر السابق ٣/ ٢٨٣.

على الثبوت بقوله: «قلنا: عالم من حيث الصيغة يدل على الحدوث، وعدم حدوثه ودوامه من الشرع، فلا ينافيه»[(١)].

٢- ومما اعترضه ابن مالك من حدود ابن الحاجب؛ لعدم الاطراد والانعكاس، حده الحرف بأنه: «ما دل على معنى في غيره»، حيث قال: «هذا لا يطرد؛ لأن (أكتع، وأبصع) وغيرهما من الأسماء المؤكدات تدل على معنى في غيرها، و(غير) المستثنى بها؛ فإنها بمعنى (إلا)، ولا ينعكس؛ لأن (ليت) تدل بنفسها على التمني، و(إلا) على الاستثناء، وشبهها»[(٢)].

وحدُّ ابنِ الحاجب للحرف هو ما عليه جمهور النحويين، مع اختلاف يسير بينهم في ألفاظه[(٣)].

غير أن ابن مالك مسبوق باعتراضه الحد لعدم الاطراد بألفاظ التوكيد بأبي علي الفارسي، فقد نقل ابن يعيش شكوكًا (مفترضة) أوردها أبو علي الفارسي على هذا الحد[(٤)]، ومِن بين ما أورده أبو علي على هذا الحد قوله: «ويلزم أن تكون أسماءُ التأكيد حروفًا؛ لأنها تدلّ على تشديد المؤكَّد وتبيينه، ألا ترى أنّ منها ما لا يتقدّم على ما قبله، مثلَ: أكْتَعِينَ، أبْصَعِينَ؟»[(٥)].

ورد ابن يعيش بقوله: «وأمّا أسماء التأكيد، فإنها أسماء دالّة على معانٍ في أنفسها.

(١) حاشية الكيلاني، ص ٣٠٤، وينظر: بحث «اسم الفاعل صوغه وعمله»، د. محمد عبد الله سعادة، مجلة جامعة الإمام، العدد ١٥، عام ١٤١٦، ص ١٢٥.

(٢) التحفة، ص ٣٩٠.

(٣) ينظر: الإيضاح للزجاجي، ص ٥٤، ٥٥، والجمل للزجاجي ص١، والمسائل العسكريات، ص ٦١، وعلل النحو ١٩٤، واللمع، ص ٩، ونتائج الفكر، ص ٧٤، والمفصل ٢٨٧، والتبصرة والتذكرة ١/ ٧٤، وأسرار العربية ١/ ٤٠، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٥٩، وشرح الحدود للفاكهي، ص ١٠٢، وكشف المشكل، ص ١٥٥، وشرح المفصل ٨/ ٢، والأزهار الصافية ٣/ ٤٧٢، والتعريفات للجرجاني، ص ١١٨، والهمع ١/ ٦.

(٤) شرح المفصل ٤/ ٤٤٨.

(٥) المصدر السابق ٤/ ٤٤٨.

ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني زيدٌ نفسُه، فالنفسُ دلّت على ما دل عليه زيدٌ، فصار ذلك كتَكرار اللفظ، نحو قولك: (زيدٌ زيدٌ). فزيدٌ الثاني لم يدل على أكثر ممّا دل عليه الأول، والتأكيدُ والتشديدُ معنى حصل من مجموع الاسمَيْن، لا من أحدهما».

كما اعتَرض ابنُ عصفور حد الزجاجي للحرف بأنه «ليس بحد صحيح للحرف؛ لأنه ليس بمانع؛ لأن الأسماء قد تدل على معنى في غيرها»[1].

وقد أَورد ابن الحاجب نفسه هذا الاعتراض على حد الزمخشري بقوله: «قوله: ما دل على معنى في غيره. يرد عليه الأسماء التي لا تعقل إلا بمتعلق مذكور معها، مثل: عند، وما أشبهها»[2].

وأجاب عنه بأنها «وإن لم تُستعمل اتفاقًا إلا كذلك فذلك لعارض»[3].

أما موقف شراح الكافية من اعتراض ابن مالك على حد ابن الحاجب للحرف، فقد أورد ابن النحوية اعتراضه بنصه مختصرًا دون أن ينسبه إليه، وأجاب عن اعتراضه بدَلالة الحرفين (ليت، وإلا) على معنى في نفسيهما، بأن ذلك ممتنع فيهما؛ لأن المراد منه استقلال بالمفهومية، وليست كذلك. وعن الاعتراض بـ: (أكتع وأبتع) وغيرهما من أسماء التوكيد، بأن المراد من الدَّلالة على المعنى في الغير عدم استقلال المفهومية، لا ظرفية الغير للمعنى[4].

وقد أورد الجاربردي في (الشكوك) هذا الاعتراض وأجاب عنه بأن «دَلالة اللفظ... تابعة للوضع، إلا أن الوضع ليس سواء في الكل؛ لأن الواضع شَرَطَ في الحرف أن يكون مع الغير، حتى يدل على معناه الإفرادي، ولم يعتبر هذا الشرط في الاسم والفعل»[5].

(١) شرح الجمل ١/ ١٠٠.
(٢) أمالي ابن الحاجب، ت: د. فخر قدارة ١/ ٣١٠.
(٣) الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ١٣.
(٤) شرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب، ص ٢٠١.
(٥) ص ٤٣٧ - ٤٣٨.

أما التبريزي فقد انبرى بكل حماسة للدفاع عن ابن الحاجب والانتصار له من ابن مالك، فأورد بالتفصيل شكوكه على هذا الحد بنصها، وفنَّدها، مبينًا مراد ابن الحاجب بعبارته: (ما دل على معنى في غيره): «أي: الكلمة التي دلت بحسب الوضع؛ لما بيّنا أن حدود الأسماء المصطلح عليها إنما يكون بحسب الوضع... ومِن هذا التحقيق يعلم سقوط ما أورد على هذا التعريف... ومنه ما قيل: إنه غير مطرد؛ لأن (أكتع وأبصع) وغيرهما مِن أسماء المؤكدات تدل على معنى في غيرها، وكذلك (غير) المستثنى بها، فإنها بمعنى إلا. فإن كل واحد منها دال على معنى مستقل من مؤكده إذا أردف به، كأنه ذكر مرتين، ولهذا أفاد التوكيد، ولا يجوز أن يكون كل واحد منهما دالًّا على معنى في غيره»[1].

أما سقوط الاعتراض بـ (غير) فلأنه نحو: (كل وأجمع) يدل على معنى مستقل، دَلالته عليه لا تحتاج إلى ذكر متعلقه[2].

«ومنه ما قيل: إنه غير منعكس؛ لأن (ليت) تدل بنفسها على التمني، و(إلا) على الاستثناء. وإنما سقط هذا الاعتراض؛ لأنا قائلون بموجبه؛ فإن (ليت) بنفسها تدل على التمني، و(إلا) على الاستثناء، لكن على معنى متعلق بالغير، لدَلالتها بنفسها على معنى غير مستقل...»[3].

وقد لخص يحيى العلوي الإشكال الواقع في حد ابن الحاجب، وإن لم يورد اعتراض ابن مالك بصيغته، وإنما بمضمونه، قائلًا: «ولنقتصر من الإشكالات على ما يوهم دخول ما ليس من المحدود، وخروج ما هو بعض منه، وهما إشكالان:

الإشكال الأول منهما: أن...كثيرًا من الحروف دالة على معانٍ في أنفسها، كقولك: مِنْ: حرف جر، وإنّ: حرف تأكيد، وسوف: حرف تنفيس.

(١) مبسوط الأحكام، القسم الثاني، ٣/ ٩٧٦-٩٧٨.
(٢) المصدر السابق ٣/ ٩٧٦-٩٧٨.
(٣) المصدر نفسه ٣/ ٩٧٦-٩٧٨.

والجواب عن ذلك أنا نقول: إن الحرف إنما يدل على معنى في غيره إذا كان مستعملًا في معناه بأصل وضعه... وأما ما ذكروه مِن هذه الصور فليست هذه الأحرف وما شاكلها مستعملة في معانيها الأصلية حتى يلزم ما ذكروه...

الإشكال الثاني: ما يوجب دخول غير المحدود فيه نحو... الأسماء التي تفتقر في بيان معانيها الأصلية إلى ذكر الغير... والجواب أن هذه الأسماء في أصل وضعها غير مفتقرة إلى ما يوضحها، لكنها استُبهمت في الاستعمال... بخلاف الحرف، فإنه بأصل وضعه مفتقر إلى ما يوضح فافترقا»[1].

ولهذا اختار حد الشيخ عبد القاهر: «ما دل على معنى في غيره في أصل وضعه»[2]، وعلل بأنه لا ترد عليه هذه الإشكالات والصور التي تورد على حد النحاة، بما ذكره من القيد في حده. أما النحاة فلا بد من تأويل[3].

ومهما يكن من أمر؛ فإن حد ابن الحاجب للحرف - وهو حد مسبوق إليه- قد أشكل على كثير من النحويين قبل ابن مالك، كما سبق بيانه، وأوردوا عليه ما أوردوه، وربما وصفه بعضهم بأنه غير صحيح؛ ولهذا عمد بعضهم إلى بعض القيود التي تدفع عنه تلك الإيرادات والشكوك[4]؛ لأنه لا بد لقَبوله على حد وصف بعضهم من تأويل[5]، وهذا يدل على نقص في الحد، لا يندفع إلا

(١) الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ٣/ ٤٧٢-٤٧٤.

(٢) المصدر السابق، وعلق عليه المحقق بأن الشارح ذكر هذا في كتابه المنهاج ١/ ١٥٨، ولم يجده في المقتصد، ولا في جمله وشرحه.

(٣) الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ٣/ ٤٧٢-٤٧٤، وعلق عليه المحقق بأن الشارح ذكر هذا في كتابه المنهاج ١/ ١٥٨، ولم يجده في المقتصد، ولا في جمله وشرحه.

(٤) ينظر: شرح اللمع للباقولي، ص ٦٠-٦٣، واللباب ١/ ٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ص ٤٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠، وشرح الجمل لابن أبي الربيع ١/ ١٠-١١، والبسيط في شرح الجمل ١/ ١٦٩-١٧٠، وشرح الكافية لابن جمعة ٢/ ٥٩٩، والتذييل والتكميل ١/ ٤٩، والجنى الداني، ص ٢٠، وشرح الحدود النحوية للفاكهي، ص ١٠٣.

(٥) العلوي في: الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ٣/ ٤٧٢-٤٧٤.

بإضافة قيد الوضع؛ زيادة في البيان، ودفعًا للبس؛ لكثرة دخول ما ليس فيه، وإن صرح غير واحد من النحويين بأن الحد جامع مانع[1].

ثانيًا: نقد العبارة لما تضمنته من إشكال في الحد:

وهذا النوع مِنَ النقد لحدود ابن الحاجب لا يقل كثرة عما قبله عند ابن مالك؛ وذلك لما للعبارة في الحد مِن أهمية بالغة لدى واضعيه، ولهذا نجد ابن مالك قد تتبع عبارة ابن الحاجب في حدوده ينتقدها ويصلح عوارها، وقد يستبدل بها غيرها مما يراه أصح وأولى.

ولقد أحصيت ما نقده فألفيتها بلغت عشرين عبارة، شملت حد (الاسم، والفعل، والحرف، والمبتدأ، والاشتغال، والمفعول له، والحال، والإضافة اللفظية، والتوابع، والعطف، والموصول، والمعرفة، والنكرة، والعدد، والمؤنث الحقيقي، والجمع، واسم الفاعل، وفعلا التعجب، والتنوين). وسأورد أمثلة على ذلك، مبينًا موقف الشراح منها:

١- انتقد ابنَ الحاجب في حده المبتدأ بأنه: «الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندًا إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي، وألف الاستفهام رافعة لظاهر»، قائلًا: «الأولى: وأداة الاستفهام؛ ليدخل نحو: هل قائم الزيدان؟ ومَن مضروب أبواه؟ وكيف، أو متى منطلق الزيدان؟ وشبهه»[2].

وانتقاد ابن مالك لعبارة ابن الحاجب كونها قاصرةً عن الوفاء بما يقتضيه الحكم النحوي؛ لأن رفع الصفة المعتمدة للخبر ليس مقتصرًا على همزة الاستفهام فحسب، بل يدخل معها (هل)؛ ولهذا استدرك الرضي على ابن الحاجب فقال: «قوله: بعد حرف النفي، وألف الاستفهام. كذا

(١) ينظر: المحصل في شرح المفصل للأندلسي، ت: د. سليمان النتيفي، رسالة دكتوراه، عام ١٤٢٦هـ، ص ٣٨٠-٣٨١، وشرح الجمل لابن الفخار ١/ ٥٩، ومصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب، المعروف بحاشية ابن السيد، ص ٦٢، وشرح الكافية للأصفهندي، ص١٨١.

(٢) التحفة، ص ١٣٠.

بعد (هل) الاستفهامية، نحو: هل حسنٌ الزيدان»[1]. كما انتقده الركن الإستراباذي بقوله: «واعلم أنه لو قال: أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي، وحرف الاستفهام لكان أصوب؛ ليدخل فيه مثل: هل قائمٌ الزيدان؟ فإنه مبتدأ»[2].

وقال ابن النحوية ناقلًا اعتراض ابن مالك: «وكان ينبغي أن يضع موضع قوله: (وألف الاستفهام) أداة الاستفهام؛ ليدخل نحو: هل قائم الزيدان؟...»[3].

وقد تواطأت كلمة معظم الشراح على متابعة ابن مالك في مؤاخذته تلك، نصًّا أو ضمنًا[4].

أما التبريزي فهو كعادته في الدفاع عن ابن الحاجب على أي حال، فمع ظهور هذا النقض، وشبه إجماع الشراح عليه، يقول ردًّا على اعتراضيْ ركن الدين الإستراباذي وابن مالك: «وأما قول مَن قال: لو قال بعد حرف النفي وحروف الاستفهام لكان أصوب. فليس بوارد؛ لأن الحكم المذكور مختص بالهمزة، ولا يجوز: (هل قائمٌ الزيدان)، كما لا يجوز: قد قائمٌ الزيدان، فإن (هل) لا يقع إلا حيث يقع (قد)؛ لأنه في الأصل بمعناه. وأما: مَن مضروب أبواه، فليس مِن هذا القبيل، بل (مَن) مبتدأ وما بعده خبره. وكيف منطلق الزيدان؛ إما على تقدير تضمُّن الهمزة كما ذكرنا، أو على أن (كيف) خبر المبتدأ منطلق، أي: انطلاق الزيدان كيف؟»[5].

(١) شرح الرضي، القسم الأول ١/ ٢٥١.
(٢) البسيط في شرح الكافية ١/ ٣١١.
(٣) شرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب، ص ٧٧.
(٤) ينظر: الخلاصات الصافية للنجراني ١/ ١٢٣، وشرح الكافية للشريف الجرجاني ٢/ ٩٣٩، والفوائد الضيائية ١/ ٢٧٥، وحاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب، ص ٩٩، ومصباح الراغب، ص ١١٤، وبغية الطالب وزلفة الراغب، ص ٨٧.
(٥) مبسوط الأحكام، القسم الأول ٢/ ٣٤٦.

فهو لا يرى الاعتماد إلا على همزة الاستفهام فقط، دون باقي أدواته، مخالفًا المشهور عند النحويين في (هل)، وابنَ مالك ومَن تبعه مِن المتأخرين في أسماء الاستفهام[1].

وممن انتصر لابن الحاجب ودافع عن عبارته صاحب (البرود الضافية)؛ حيث قال: «وإنما خص المصنف وغيره حرف النفي، وألف الاستفهام، دون سائر ما تعتمد عليه الصفة... لأنه لم يسمع فيه. وفي بعض كلام النحاة ما يُشعر بجوازه، وقال المصنف: (وألف الاستفهام)؛ لأنها التي سُمع فيها، وقال بعضهم: (أداة الاستفهام) قاس (هل)، والأولى الاقتصار على ما سُمع مِن ذلك، كما ذكر المصنف»[2].

وقد تابعه على ذلك ابنه صلاح بن علي في شرحه[3]. ووصفه أبو حيان بالأحوط[4].

أما يعقوب بن حاجي عوض فقد علل ذلك؛ بأن «تخصيص الهمزة وحرف النفي بالذكر لكونهما متأصلين في الاستفهام والنفي، فكأنهما لقوة تلك الأصالة كانا بالذكر أجدر»[5].

والذي أراه أن ابن مالك محق في نقده هذا؛ لأن اقتصار ابن الحاجب على (ألف الاستفهام) في حده مُفْهِم لإخراج ما سواه مِن أدوات الاستفهام.

وكونه لم يُسمع الاعتماد إلا في ألف الاستفهام لا يعني إخراج ما قيس عليه في الحكم من الحد، ولعل ابن الحاجب لم يرد قصر الاعتماد عليه دون (هل)؛ لقوله في شرح المقدمة: «ليدخل فيه: أقائم الزيدان، وشبهه»[6].

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٢٧٢- ٢٧٥، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٦٩، والمساعد ١/ ٢٠٧-٢٠٨، وتمهيد القواعد٢/ ٨٦٥، والمقاصد الشافية ١/ ٥٩٨ فما بعدها، وتعليق الفرائد ٣/ ١٩- ٢٠، والتصريح ١/ ١٩٣، وشرح الأشموني وحاشية الصبان١/ ٩٠.

(٢) البرود الضافية والعقود الصافية ١/ ٢١٢٠.

(٣) النجم الثاقب ١/ ٢٢٩.

(٤) التذييل والتكميل ٣/ ٢٧٥.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب، ص ٤١٦.

(٦) ٢/ ٣٥٤.

وقوله في حده في الإيضاح في شرح المفصل: «... بعد حرف النفي، وحرف الاستفهام»[1]، وهذا شامل للهمزة وهل، فيُحمل مراده في حده في الكافية على حده في الإيضاح، إلا أن الحدود يجب أن ينأى بها عن اللبس.

٢- اعترض ابن مالك على ابن الحاجب في حده الاشتغال بأنه «كل اسم بعده فعل أو شبهه، مشتغل عنه بضميره أو متعلقه، لو سُلط عليه هو أو مناسبه لنصبه، نحو: زيدًا ضربته، وزيدًا مررت به»، قائلًا: «قوله: (لو سُلط عليه لنصبه) الأولى: (لعمل فيه)؛ لأن مررت به، لو سُلط على زيد، في: (زيدًا مررت به) لما نصبه»[2].

وبتتبع موقف شراح الكافية مِن هذه العبارة نجد كثيرًا مِن شراح الكافية كابن فلاح اليمني[3]، ويحيى بن حمزة العلوي[4]، والشريف الجرجاني[5]، والجامي[6]، والمفتي[7]، وغيرهم لا يوردون عليها اعتراضًا؛ لأنهم لا يرون فيها إشكالًا؛ لأن قول ابن الحاجب: «(أو مناسبه) يشمل نحو: زيدًا مررت به؛ فإن الفعل لا يتسلط على نصبه، وإنما الذي يتسلط عليه مناسبه، وهو جزت، أو جاوزت...»[8].

والذي يظهر أن نسخة ابن مالك من الكافية ليس فيها عبارة: (أو مناسبه)، ومِن هنا جاء اعتراضه عليه، فكان له وجه.

---

(١) ١/ ١٤٤.
(٢) التحفة، ص ١٧٢.
(٣) شرح الكافية في النحو ٢/ ٥٧٧.
(٤) الأزهار الصافية ١/ ٣٧١.
(٥) شرح الكافية ٢/ ١٠١١.
(٦) الفوائد الضيائية ١/ ٣٥٢.
(٧) مصباح الراغب، ص ١٩٨.
(٨) شرح الكافية في النحو ٢/ ٥٧٨، الأزهار الصافية ١/ ٣٧١، وشرح الكافية للجرجاني ١٠١٢، الفوائد الضيائية ١/ ٢٥٢-٢٥٣، ومصباح الراغب، ص ١٩٨.

يُؤكد ذلك سياق نقله عبارة ابن الحاجب، فقد خلا منها، وهو ما نص عليه الرضي أيضًا بقوله: «ليس في أكثر النسخ هذه اللفظة أعني: (أو مناسبه)، والظاهر أنها ملحقة، ولم تكن في الأصل؛ إذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح»[(١)]، والحق أنه لا بد منها، وإلا خرج نحو: (زيدًا مررت به)... لأنه لا بد هاهنا مِن مناسب حتى ينصب زيدًا»[(٢)].

وهذه العبارة خلت منها نسخة الكيلاني أيضًا، ولهذا تكلف تأويلها، ونقل قول ابن الحاجب نفسه في أماليه: «ليس من شرط هذا الباب أن يصح النصب بالفعل حقيقة، وإنما معنى لو سلط عليه لنصبه: لو قُدّر أنه عامل بنفسه وسلط عليه لنصبه»[(٣)].

وحينما نعود لكتب ابن الحاجب التي ذكر فيها حد الاشتغال نجد خلوها من هذه العبارة، كشرحه المقدمة الكافية[(٤)]، وشرح الوافية[(٥)]، والأمالي[(٦)]، ولهذا كان شرحه للحد مبنيًّا على هذا. غير أن ما يُشكل هو وجود هذه العبارة في نسخة الكافية المطبوع، مع اعتماد محققه على عدد كبير من النسخ المخطوطة[(٧)].

كما أن هذه العبارة موجودة في معظم نسخ شروح الكافية التي اطلعت عليها، فقد أثبتها الرضي[(٨)]، وابن جمعة[(٩)]، وركن الدين الإستراباذي[(١٠)]،

(١) قال محقق شرح الرضي: «لم يتعرض ابن الحاجب لشرحها، ولكنها مذكورة في المتن المثبت في أعلى صفحات شرحه لكافيته». انظر: ص ٣٤ من كتاب الكافية.
(٢) شرح الكافية، القسم الأول ١/ ٥٣٤.
(٣) الأمالي النحوية ٢/ ٥٠١، حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب، ص ١٥٥-١٥٦.
(٤) ٢/ ٤٦٠-٤٦١.
(٥) ١/ ١٧٧.
(٦) ٢/ ٥٠١.
(٧) الكافية، ص ٥٢، ٥٧.
(٨) شرح الرضي، القسم الأول، ١/ ٥٣٤.
(٩) شرح كافية ابن الحاجب ١/ ٢٠٨.
(١٠) البسيط في شرح الكافية، ١/ ٤٦٣.

والجاربردي[١]، ويحيى العلوي[٢]، والنجراني[٣]، والجرجاني[٤]، ويعقوب حاجي عوض[٥]، والجامي[٦]، والمفتي[٧]، وابن داود اليمني[٨]، فلعل ابن الحاجب ألحقها بأخرة.

وخلاصة القول: أن اعتراض ابن مالك على عبارة ابن الحاجب (لَنَصَبَه) بما ذكر من ورود نحو: زيدًا مررت به، اعتراضٌ وجيه، وَفق ما اعتمد عليه في نسخته الخالية من جملة: (هو أو مناسبه)، لعدم إمكان نصب (زيدًا) المشتغل عنه في المثال بـ (مررت به)، إلا بتقدير فعل مناسب ينصب زيدًا. وعند الأخذ بثبوت هذه العبارة في الحد كما في نسخ معظم الشراح يندفع بها هذا الاعتراض.

ثالثًا: الغموض والإبهام في الحد:

وهذا مِن أبرز المآخذ على الحدود، حيث يشترط أهل الصناعة في الحد أن يكون واضحًا، دالًّا على المحدود دَلالة ظاهرة لا لبس فيها ولا غموض، فيُنأى به عن المجاز والإجمال، والألفاظ المبهمة، والغامضة، والمشتركة، والمحتملة. وقد نبه ابن الحاجب نفسه على أهمية ذلك حين وازن بين حدين للحال، فقال عن الثاني منهما: «وهو في المعنى أيضًا مستقيم، وإن كان الأول أوضح في الحدود»[٩]، ونقد حدًّا بأنه «حد الشيء بما هو أكثر التباسًا منه»[١٠]، ووازن بين عبارتين في

(١) شكوك على الحاجبية، ص ٣٨١.
(٢) الأزهار الصافية، ١/ ٣٦٩.
(٣) الخلاصات الصافية ١/ ١٧٩.
(٤) شرح الكافية ٢/ ١٠١٢.
(٥) شرح كافية ابن الحاجب، ص ٥٥٩.
(٦) الفوائد الضيائية، ص ٣٥٢.
(٧) مصباح الراغب، ص ١٩٨.
(٨) بغية الطالب ١/ ٢٠٩.
(٩) الإيضاح ١/ ٢٩٣.
(١٠) شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٣٦.

حد، فقال: «فهذه العبارة أسدّ؛ لإيهام تلك»[1]. وأكد على هذا أيضًا العلوي في نقده لفظة مشتركة في الحد، فقال: «وما هذا حاله مِن الألفاظ فإنه لا ينبغي إيرادها في التعريفات؛ لما اشتملت عليه مِنَ الإبهام والتردد، وهو مجانب لفائدة الحدود ومطلوبهم»[2]، كما انتقد أبو حيان ابن مالك في حده الاسم؛ لما وجد «في حده مِن غموض اللفظ، والإبهام، والترديد، والمجاز الذي هو منافٍ للحد؛ إذ الحد إنما يُؤتى به لإيضاح المحدود وبيانه...»[3].

ولهذا كان ابن مالك في تتبعه لحدود ابن الحاجب ونقده لها حريصًا على تخليص الحد مما يشوبه من شائبة الغموض والإجمال والإبهام. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١- عرف ابن الحاجب العامل بأنه «ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب»[4]. فانتقد ابن مالك عبارته لغموضها قائلًا: «الأسهل أن يقال: العامل ما به يحدث المعنى المحرج للإعراب. وما قاله المصنف تعسف، وإن كان صحيحًا»[5].

وقد بيّن ابن الحاجب مراده بعبارته هذه في شرح مقدمته بقوله: «وقد علمنا أن المقتضي للإعراب الفاعلية والمفعولية والإضافة... ولم تتقوّم الفاعلية في (زيد) إلا بـ: (قام) المسند إليه... فقام هو العامل»[6].

وبتتبع آراء شراح الكافية في هذه العبارة نجدهم منقسمين إزاءها إلى ثلاثة أصناف: صنف اقتصر أصحابه على شرح عبارة ابن الحاجب ولم ينتقدوها،

(١) المصدر السابق ١/ ٢٣٨.
(٢) الأزهار الصافية ٣/ ١٦٦.
(٣) التذييل والتكميل ١/ ٤٥-٤٦، وينظر: الاعتراض على الحد المنطقي، ص ٢٣، ٤١.
(٤) الكافية، ص ٦١.
(٥) التحفة، ص ٩٦.
(٦) ١/ ٢٤٢.

لكنهم وجدوا أنفسهم ملزمين بتوضيحها، وهذا اعتراف ضمني منهم بغموضها، وحاجتها إلى الإيضاح، ومِن هؤلاء: الشريف الجرجاني، ويعقوب بن حاجي عوض، والإمام المهدي صلاح بن علي، والجامي، وابن السيّد المفتي، والأصفهندي، وابن داود اليمني، وفسروا قوله: (يتقوّم) بـ: (يحصل، ويتحصل، ويلزم، ويظهر، ويكتمل)[1].

وصنفٌ صرح بغموض عبارته في حده، متابعًا ابن مالك في نقده، وإن اختلفوا في بيان وجه الغموض. وفي مقدمة هؤلاء الرضي؛ حيث استشكل عبارة ابن الحاجب قائلًا: «ولا شك أن في لفظ المصنف إيهامًا»[2]؛ لعدم وضوح مراده بالعامل.

كما استشكل الجاربردي في (شكوكه) عبارة ابن الحاجب، وحاجتها للبيان، فقال: «إن قيل: لو أراد بـ: (ما تقوّم به): ما يتحقق به وجود المعنى المقتضي، فكل واحد من الفاعل والمفعول وطرفي الإضافة كذلك، وإن أراد غير ذلك فليبيّن»[3].

وقد أدرك يحيى بن حمزة العلوي غموض عبارة ابن الحاجب وافتقارها للإيضاح، فاجتهد في بيان معناها، ومراده منها، ثم قال: «واعلم أن ما ذكره في بيان ماهية العامل وإن كان موصلاً إلى فهم معناه، لكن فيه دقة وغموض، ومن حق ما يكون حدًّا أن يكون سابقًا إلى الأفهام، جليًّا في غاية الوضوح والبيان؛ لاشتماله على التقوّم، والمعنى، والاقتداء. وهذه الأمور لا تنفك عن حموشة ودقة في معانيها، ولا شك أن العامل أجلى مما ذكره، ولو قيل في حده: العامل ما وُجد مؤثرًا في غيره؛ لكان أسهل، وأقرب، وأوضح في المقصود»[4].

(١) شرح الكافية للجرجاني ٢/ ٨٦٣، وشرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن حاجي عوض، والنجم الثاقب١/ ٨٩، والفوائد الضيائية ١/ ١٩٧، ومصباح الراغب (حاشية ابن السيّد)، ص ٣٥، وشرح الكافية للأصفهندي، ص ٤٢، وبغية الطالب وزلفة الراغب ١/ ١٨.

(٢) شرح الكافية، القسم الأول ١/ ٦٤.

(٣) شكوك على الحاجبية، ص ٣١٩. وأجاب بأنه «أراد به ما يوجب المعنى المقتضي، أعني: العلة الفاعلة».

(٤) الأزهار الصافية ١/ ٧٤- ٧٥.

وقد أكد النجراني والحسني ذلك فقالا: «في هذا الحد غموضٌ وإبهامٌ»[1].

أما التبريزي فقد انبرى وحده للانتصار لابن الحاجب والرد على ابن مالك كعادته قائلًا: «وأما قول مَن قال في تعريف العامل بما ذكره المصنف: تعسف، والأسهل أن يقال: فالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب. فليس بظاهر الوجه؛ فإن تعريف المصنف صحيح بلا تعسف، وتعريفه ليس بصحيح؛ لأنه منقوض بالتركيب؛ لأنه يحدث المعنى المحوج للإعراب المقتضى كما بينا التركيب، وهو ليس عاملًا بالاتفاق.

والتعسف إنما يقال لكون العبارة غير وافية بالمقصود إلا بنوع من التصرف بالتكلف، أو بكون الألفاظ المفردة المستعملة غريبة وحشية، أو يكون التركيب فيه تقديم وتأخير على غير مشهور، وليس بشيء من هذا في كلام المصنف، وإنما في كلام المعترض على ما ذكرنا»[2].

٢- عرف ابن الحاجب الفاعل بأنه: «ما أسند إليه فعل أو شبهه، وقُدّم عليه، على جهة قيامه به...»[3].

فاعترضه ابن مالك بقوله: «ولو قيل: على بنيته أو صيغته الأصلية كان أجود مِن (على جهة قيامه به) في الفهم»[4].

ولقد بيَّن ابن الحاجب أنه أراد بقوله: (على جهة قيامه به) الاحتراز مِن مفعول ما لم يُسم فاعله؛ نحو: ضُرب زيدٌ[5].

(١) الخلاصات الصافية ١/ ٣٢، البرود الضافية والعقود الصافية ١/ ٣٩.
(٢) مبسوط الأحكام، القسم الأول ١/ ٧٥.
(٣) الكافية، ص ٦٨.
(٤) التحفة، ص ١١٩.
(٥) شرح المقدمة الكافية ١/ ٣٢٤. وينظر: شرح الكافية لابن فلاح اليمني ١/ ٢٩١، وشرح الكافية لابن جمعة ١/ ١٣٩، والبسيط في شرح الكافية ١/ ٢٦٦.

وقد شرح الرضي عبارته بقوله: «أي: على طريقة قيامه به وشكله... ويعني بتلك الجهة: ألا تُغير صيغة الفعل إلى فُعِل ويُفْعَل...»[1].

وفسر الجامي عبارة ابن الحاجب بعبارة ابن مالك فقال: «على جهة قيامه به؛ أي: على طريقته... وطريقَةُ قيامه به أن يكون على صيغة المعلوم»[2].

ولم أرَ مَنِ استشكل هذه العبارة صراحة من الشراح.

وقد بيّن ابن الحاجب وكثير مِن شراح كافيته أن سبب عدوله عن التعبير بـ: (قائماً به) والتعبير بـ: (على جهة قيامه به)؛ ليدخل فيه أنواع الفاعل الاصطلاحي، وهو ما قام به حقيقة، نحو: ضرب زيدٌ، أو مجازًا مما جرى مجراه، ولم يقم به، نحو: لم يقم زيد، وسقط الجدار، ونحو ذلك[3].

والحق: أن عبارة ابن مالك التي اقترحها للحد أوضح مِن عبارة ابن الحاجب وإن كانت دَلالتها واحدة، لكن الحدود مبنية على الوضوح لا على الإبهام، فيحسن العدول عنها إلى ما هو أسهل وأوضح.

والأمثلة على انتقاد ابن مالك عبارة ابن الحاجب كثيرة، أكتفي بالإحالة على بعضها[4].

رابعًا: وقوع حده في الدور: وهو تعريف الشيء بما لا يُعرف إلا به، أو هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه[5]. وهذا عيب مِن عيوب الحد المتفق عليها عند أرباب

(١) شرح الكافية، القسم الأول ١/ ٢٠٢- ٢٠٣.

(٢) الفوائد الضيائية ١/ ٢٥٤.

(٣) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٣٢٥، وشرح الكافية لابن جمعة ١/ ١٣٩، والأزهار الصافية ١/ ١٨٤، والبرود الضافية ١/ ١٥٨، وشرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص ٣٧١، والنجم الثاقب ١/ ١٨٠، ومصباح الراغب، ص ٨٢، وبغية الطالب وزلفة الراغب ١/ ٦١.

(٤) ينظر: التحفة، ص ٢١٧، ٣٩١.

(٥) التعريفات، ص ٤٧، والكليات، ص ٩٤، وتعليق الفرائد ١/ ٦٤، والتصريح ٢/ ٤٧، والخلاف في الحدود النحوية، ص ٤٦، والاعتراض المنطقي على الحد النحوي، ص ٢٣.

الصناعة؛ حيث اشترطوا لصحة الحد وسلامته خلوه من الدور، والتزم النحاة ذلك في حدودهم، ونقدوا الحدود بموجب هذا الشرط[١].

وكما اعتَرض ابن مالك بهذا العيب بعض حدود ابن الحاجب، فقد اعتُرض عليه به[٢].

ومما اعتَرض به ابن مالك حدود ابن الحاجب لإفضائه إلى الدور ما يلي:

١- نقده حد ابن الحاجب للمرفوعات بأنه «ما اشتمل على علم الفاعلية»[٣]، وكان قد قال في أنواع الإعراب: «... فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة»[٤]. فاعترضه ابن مالك قائلًا: «فيه تعريف الشيء بنفسه؛ لأنه أولًا جعل الرفع علم الفاعلية، فكأنه قال: المرفوع ما اشتمل على الرفع، ثم فيه دور؛ لأنه أولًا جعل الرفع علماً على الفاعلية لتعرف هي به، ثم هاهنا عرف الرفع بها...»[٥]. فيرى ابن مالك أن علم الفاعلية هو الرفع، وتعريف المرفوع بالرفع تعريف للشيء بنفسه، وفيه دور؛ لأن كلًّا من المعرّف والتعريف يتوقف معرفته على الآخر، فلزم الدور.

وقد فسر الرضي حد ابن الحاجب، ولم يذكر فيه دورًا، فقال: «ويعني باشتماله على علم الفاعلية: تضمنه إياه... ويعني بعلم الفاعلية: الضم، والألف، والواو»[٦].

(١) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ١٢٦، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٨٠، ٢٩٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٧١، ١٤٥، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام ١٩٧، والمقاصد الشافية ٥/ ٥٧٩، ٦٦٤، وتعليق الفرائد ١/ ٧٦، ٢/ ٣١٠، والتصريح ١/ ٣٦٧، والهمع ٣/ ١٨٥.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٥٣٢، وتعليق الفرائد ١/ ٨، ٢/ ١٢٨، ٣/ ١٨٥، والاعتراض المنطقي على الحد النحوي، ص ٣٦- ٤٠.

(٣) الكافية، ص ٦٨.

(٤) الكافية، ص ٦١.

(٥) التحفة، ص ١١٩.

(٦) شرح الكافية، القسم الأول ١/ ٢٠٠، وينظر: النجم الثاقب ١/ ١٧٧، الفوائد الضيائية ١/ ٢٥٢.

ودفع ابن جمعة اعتراض الدور عن حد ابن الحاجب بجوابين: «أما عن الأول فلأنه إنما يلزم أن لو كان التعريف حدًّا حقيقيًّا، وهو ممنوع؛ إذ الفاعل قد يُعرف مِن جهة غير التي عُرف بها المرفوع. وأما عن الثاني: فلأنه إنما عرَّف المرفوعات بحسب اللغة بالرفع المشتمل على تعريف الفاعلية بحسب الاصطلاح، فلا دور»[(١)].

كما دفع الجاربردي شبهتي ابن مالك على الحد، بأنه «لا يلزم أن يكون معرِّفًا لنفسه؛ لجواز أن يكون معرِّفًا للمجموع مِن حيث هو مجموع، وهذا... يجري في الحدود الناقصة كلها»، كما «أنه لا يلزم التعريف بما لا يُعرف إلا به؛ وذلك لأن الفاعل ليس نوعًا للمرفوع؛ لأن المرفوع عرض عام له، فيتأتى معرفة الفاعل بدون معرفة المرفوع»[(٢)].

أما التبريزي فقد أسقط هذين الاعتراضين على الحد بقوله: «أما سقوط الأول فظاهر؛ لأنا بيّنّا أن الرفع مفسَّر بعلم الفاعلية أولًا، فعُلم حقيقته، ثم فُسِّر المرفوع هنا بما عُرف هناك، ومع ذلك أن المرفوع غير الرفع بالاتفاق، فلا يكون تعريف شيء بنفسه. وأما سقوط الثاني فلما بينا من سقوط الأول، لأنه عَرَّف الرفع أولًا بعلم الفاعلية، ولم يعرف ههنا علم الفاعلية ليلزم الدور، بل عرَّف المرفوع بما اشتمل عليه الفاعلية التي هي الرفع، وذلك بعيد عن الدور بمراحل»[(٣)].

وقد نبَّه يحيى العلوي في دفع هذه الشبهة إلى أنه «لم يقل في الحد: ما كان مشتملًا على الرفع؛ لما في ذلك مِنَ الإحالة بأحد المجهولين على الآخر؛ لأن مَن أشكل عليه المرفوع أشكل عليه الرفع»[(٤)].

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/ ١٣٨.

(٢) شكوك على الحاجبية، ص ٣٥٠- ٣٥١، وينظر: حاشية الكيلاني، ص ٨٣، وشرح الكافية للأصفهندي، ص ٦٤.

(٣) مبسوط الأحكام، القسم الأول، ١/ ٢٥٣- ٢٥٤.

(٤) الأزهار الصافية ١/ ١٨١، وينظر: شرح الكافية للشريف الجرجاني ٢/ ٩٠٩، والبرود الضافية ١/ ١٥٣، والخلاصات الصافية ١/ ٩٩.

وقد أكد الكيلاني وغيره خلو حد ابن الحاجب مِنَ الدور[1].

وسكت طائفة مِنَ الشراح عن إبداء أي إشارة لهذا الاعتراض، مقتصرين على شرح الحد، وبيان معناه، وكأنهم بهذا متابعون لابن الحاجب، غير مرتابين مِن صحة حده، وسلامته مِن أي عيب[2].

٢- كرر ابن مالك انتقاده حد ابن الحاجب للمرفوعات بلزوم الدور فيه، وأحال على هذا الموضع عند نقده حد المنصوبات والمجرورات، فقال عند حد: «المنصوبات: هو ما اشتمل على علم المفعولية»[3]: «فيه الدور، كما تقدم في المرفوعات»[4].

وقال في حد ابن الحاجب للمجرورات: «هو ما اشتمل على علم المضاف إليه»: «فيه ما في المرفوعات والمنصوبات من الدور»[5].

وأحال بعض الشراح عند هذه المواضع على ما ذكروه في حد المرفوعات. قال ابن جمعة: «لا يتغير المجرور عما عداه إلا بما ذكر، وكلما يرد على حد المرفوعات والمنصوبات يرد عليه، وما أجيب به هناك هو الجواب عنه هاهنا»[6]. وعزز بعضهم دفاعه السابق بنفي الدور في هذين الحدين، فقال التبريزي في حد المنصوبات: «وما قيل: بوجوب الدور من إيراد الفاسد ما ذكرنا من قبل»[7]، وذكر العلوي أنه «إنما عدل عن لفظ النصب مخافة أن يكون تعريف الشيء

(١) حاشية الكيلاني، ص ٨٣، والنجم الثاقب ١/ ١٧٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية، لابن فلاح ١/ ٢٨٧، والبسيط في شرح الكافية، ١/ ٢٦٤، وشرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب، ص ٦٤، والفوائد الضيائية ١/ ٢٥٢، ومصباح الراغب، ص ٨٠، وبغية الطالب وزلفة الراغب ١/ ٦١.

(٣) الكافية، ص ٨٤.

(٤) التحفة، ص ١٥١.

(٥) المصدر السابق، ص ٢٠٧.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ١/ ٢٦٩، وانظر: باب المنصوبات ١/ ٢٧٨.

(٧) مبسوط الأحكام، القسم الأول ٣/ ١٠١٠.

بنفسه، فيكون دورا»[1]. وقال نافيًا هذه الشبهة عن حد المجرورات: «أراد بقوله: (علم المضاف إليه) هو الجر، فكأنه قال: المجرورات ما اشتمل على الجر. لكنه عدل عنه لئلا يتوهم أنه تعريف الشيء بنفسه، وإن كانا في الحقيقة متغايرين من أن الجر هي العلامة الإعرابية اللازمة المضاف إليه، والمجرور شيء له، كما أن العالِم شيء له العلم. ولا شك أن الشيء الذي له الجر مغاير للجر نفسه»[2].

ويبدو لي أن خلاف ابن مالك مع ابن الحاجب ومَن تابعه في لزوم الدور في حده المرفوعات والمنصوبات والمجرورات أو عدمه نابع مِنَ الخلاف في مفهوم علم الفاعلية والمفعولية والمضاف إليه عند الفريقين، فابن مالك يرى أنها مرادفة للرفع والنصب والجر، فهي بمعناها، ومِن ثَمَّ يقع الدور. أما غيره فيرى أنهما حقيقتان مختلفتان وحينئذٍ فلا دور. والخلاف في هذا منطقي صرف.

والمستخلص مِن دفاع شراح الكافية عن الحد: أن ابن الحاجب لم يرد الحد الحقيقي فيلزمه الدور، بدليل أنه جمع فقال: (المرفوعات)، ولو أراد الحد لقال: المرفوع؛ لأن جمع المعرف ليس مِن صناعة الحدود؛ لأن التعريف إنما يكون للماهية لا للأفراد[3]، ثم إن ابن الحاجب لم يعرّف الرفع هناك بعلم الفاعلية، وعلم الفاعلية بالرفع هنا ليلزمه الدور، بل عرف الرفع بعلم الفاعلية ثم عرف المرفوع بما اشتمل على علامة الفاعلية، وهي الضمة والواو والألف، فالرفع والمرفوع حقيقتان متغايرتان، الأول منهما محل للآخر، وليس نفسه.

خامسًا: نقص كلمة لازمة أو قيد: ونقد الحدود لوجود نقص لازم ذكره من كلمة أو قيد شائع عند النحويين؛ لما للقيود مِن أهمية بالغة في «تقييد الألفاظ بما يمنع

(١) الأزهار الصافية ١/ ٢٨، وبنحوه قال الشريف الجرجاني في كافيته ٢/ ٩٦٨.
(٢) الأزهار الصافية ٢/ ١٠٣.
(٣) ينظر: الفوائد الضيائية ١/ ٢٥٢.

الاختلاط ويزيل الالتباس»[1]. والنقصان في الحد زيادة في المحدود[2].

ولقد اعترض ابن الحاجب نفسُه الزمخشريَّ في حده المفعول له بأنه: «علة الإقدام على الفعل»؛ بأن فيه نقصًا يفسد الحد، فلا بد لتلافيه مِن إضافة عبارة: (هو المنصوب)، فيقول: «هو المنصوب لعلة الإقدام على الفعل؛ لأنه إذا لم يقل... دخل تحته كل ما يكون علة، ومِن جملته المرفوض، فيفسد الحد»[3].

وقد انتقد ابن مالك كثيرًا من حدود ابن الحاجب في كافيته لنقصٍ فيها، شملت: (حد الكلمة، والكلام، والعدل، والفاعل، والمبتدأ، والخبر، وجمعِ المذكر السالم، والمؤنث السالم، وحد الأمر). ومِن أمثلة ذلك ما يلي:

١- حد ابن الحاجب الكلام بأنه: «ما تضمن كلمتين بالإسناد»[4]. فانتقد ابن مالك الحد لنقصٍ فيه، منعه من أن يكون جامعًا، فقال: «حقه أن يقول: فصاعدًا؛ ليدخل الزائد، نحو: الجمل الشرطية، وغيرها»[5].

وحدُّ ابنِ الحاجب هذا، مأخوذ في أصله مِن حد الزمخشري: «الكلام هو: المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى»[6]، وهو خلاف ما عليه معظم النحويين في تعريفه، قال ابن أبي الربيع: «ولا أعلم خلافًا بين النحويين أن الكلام: هو اللفظ المركب المفيد بالوضع»[7].

(١) المصباح المنير للفيومي، مادة (قيد)، وينظر: ظاهرة الخلاف في القيود النحوية، رسالة ماجستير، للطالبة رغد بنت عبد الله السحيم، جامعة القصيم، ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢١م، ص ١٢.

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه ١/ ١٤٩.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٩٠.

(٤) الكافية، ص ٥٩.

(٥) التحفة، ص ٩٠.

(٦) المفصل ص ٣٢.

(٧) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح (١/ ١١٩)، وينظر: شرح إيضاح الفارسي للعُكْبَري ١/ ٢٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٨٧، والخلاصات الصافية ١/ ١٥، والنصوص المنسوبة إلى شرح أبي البقاء العُكْبري على المفصل، للدكتور خالد الغصن، جامعة القصيم، عام ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م، ص ٤٢.

واعتراض ابن مالك بضرورة زيادة (فصاعدًا) حتى يدخل فيه ما هو أكثر مِن كلمتين مسبوق فيه بأبي البقاء العُكْبَري؛ حيث اعترض به على حد الزمخشري، كما نص عليه النجراني، ونقله عن الأندلسي في شرحه على المفصل، وقيّد به حده في (التبيين)[1].

وقد تباينت كلمة شراح الكافية في موقفهم مِن نقد ابن مالك لحد ابن الحاجب، فاعترضه الرضي بذلك قائلاً: «فكان على المصنف أن يقول: كلمتين أو أكثر. وليس له أن يقول: الأصل في الخبر الإفراد؛ لأنه الدليل عليه»[2].

وأجاب ابن جمعة عن هذا الاعتراض بأنه «لا يقال: هذا الحد باطل؛ لأمور منها:... أن مِنَ الكلام ما يتضمن أكثر من كلمتين... لأن المراد به لا يتضمن أقل من كلمتين، وأما في جانب الزيادة فلا حصر؛ إذ ليس في الحد ما يدل على امتناعه»[3]. وقد ذكر يعقوب بن حاجي عوض أن «هذا النقض يندفع بأدنى عناية؛ فإن المراد بالكلمتين أعمُّ مِن أن يكون كلمتين لفظًا أو تقديرًا، سواءٌ كان ذُكِر في اللفظ أقل منهما... أو أكثر...»[4].

وبمثل هذه الأجوبة دفع جمعٌ من الشراح نقد ابن مالك ومَن تابعه عليه[5].

وقد غض الطرفَ عن هذا الاعتراض طائفةٌ مِن شراح الكافية، ولم يلتفتوا إليه، متابعين في ذلك ابن الحاجب، مقتصرين على شرح حده كابن فلاح

(١) الخلاصات الصافية ١/ ١٥، والمحصل في شرح المفصل بتحقيق الخزرجي ١/ ١٠٨، والتبيين على مذاهب النحويين، ص ١١٩.
(٢) شرح الكافية ١/ ١٧.
(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١/ ٨٤- ٨٥، والبسيط في شرح الكافية ١/ ١٣٢.
(٤) شرح كافية ابن الحاجب، ص ٢٢٨.
(٥) ينظر: شرح ابن النحوية، ص ٤٢، والفوائد الضيائية ١/ ١٧٥، وحاشية الكيلاني، ص٢٠، وشرح الكافية للأصفهندي، ص٢٠.

اليمني[١]، وركن الدين الحديثي[٢]، والخبيصي[٣]، والجاربردي[٤]، والعلوي[٥]، والشريف الجرجاني[٦]، وعلي بن محمد الحسني[٧]، وابنه صلاح بن علي[٨]، والسيّد المفتي[٩]، وابن داود اليمني[١٠].

٢- ومِن أمثلة نقده حدود ابن الحاجب لنقصٍ فيها: قوله في حده لفعل الأمر بأنه «صيغة يُطلب بها الفعل مِن الفاعل المخاطب، بحذف حرف المضارعة»[١١]: «ولو قال: قابلة لنون التوكيد، ولحوق الضمائر كان أولى؛ ليدخل فيه (هات، وتعال)؛ لأنهما فعلا أمر، وليسا باسمي فعل؛ كقول الزمخشري والفارسي؛ بدليل لحوق الضمائر كقولك: هاتي، وهاتما... إلى آخره، وكقولك: تعالَي، وتعاليا...» إلى آخره[١٢].

فابن مالك رأى أن الحد ناقص، ولا بد له من زيادة هذه العبارة فيه؛ ليدخل فيه ما هو منه، وهما (هات، وتعال). وهذا مبني على رأيه في فعليتهما، وتخطئة من قال بأنهما اسما فعل من النحويين[١٣].

(١) شرح الكافية في النحو ١/ ١٠٣.
(٢) الكتاب الركني في تقوية النحوي ١/ ٢٩، ٣٠، رسالة دكتوراه، ت: يوسف حسن أحمد عمرو، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
(٣) الموشح على كافية ابن الحاجب ١/ ٥.
(٤) شكوك على الحاجبية، ص ٣٠٧.
(٥) الأزهار الصافية ١/ ٣٤.
(٦) شرح الكافية ٢/ ٨٥٠.
(٧) البرود الضافية، ص ١٢، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
(٨) النجم الثاقب ١/ ٧١.
(٩) مصباح الراغب، ص ٢٨.
(١٠) بغية الطالب ١/ ٥، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.
(١١) الكافية، ص ٢٠١.
(١٢) التحفة، ص ٣٥٩.
(١٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨٨- ١٣٨٩.

وقد تابعه على ذلك طائفة من المتأخرين[١].

ولم أجد بين شراح الكافية مَن أورد هذا النقد على حده إلا الكيلاني، أدرجه بنصه، وكأنه مِن كلامه، دون أن يشير إلى ابن مالك[٢]، مما يوحي بتبنيه له، ومتابعته عليه.

وقد رد هذا الاعتراض بنصه التبريزي، حيث قال بعد أن أورد جملة من اعتراضات ابن مالك على حد الأمر: «انتهى جميع اعتراضاته، وليس لشيء منها وجه ورود... وأما الرابع، وهو قوله: لو قال: قابلة لنون التوكيد، ولحوق الضمائر لكان أولى؛ ليدخل (هات، وتعال) فإنهما فعلا أمر. فلأنهما لو كانا أمرين، ولم يكونا اسمين، فلا يخلوان مِن أن يكونا مشتقين، أو غير مشتقين. فإن كانا مشتقين مِن مضارع، أو مِن مصدر وجب وجودهما؛ لامتناع المشتق بدون المشتق منه، وإن كانا غير مشتقين فلا يكونان فعلين؛ لأن كل فعل مشتق. وأيضًا هاتان الصيغتان ليستا من أوزان الفعل، وأيضًا لا يقبلان نون التوكيد»[٣]، ثم ذكر أن نقد ابن مالك هنا ينتقض بقوله قبلُ في الباب نفسه: «والحق أنه صيغة مشتقة مِن المصدر للأمر كالمضارع»[٤].

والذي أراه أنه لا وجه لاعتراض ابن مالك على حد ابن الحاجب للأمر بما ذكر؛ لأن صياغة الحد إنما تكون لما اتفق عليه أو يكاد من الأحكام، أما ما كان محل خلاف ظاهر نحو: (هات، وتعال) فلا تنتقض به الحدود، وإلا لبطلت حدود كثيرة. ثم إن الحد يُصاغ على الكثير الغالب، والأصل المطرد في الباب، وما خالفه مِن صيغ نادرة فلا تؤثر في الحد، ولا يُلتفت لها؛ لأنها كالملحقة بحكم الأصل.

(١) كابن هشام في شذور الذهب ١/ ٤٥، وأوضح المسالك ١/ ٤٨، وناظر الجيش في تمهيد القواعد ٨/ ٣٨٨٩، والأزهري في التصريح ١/ ٣٥، والأشموني ٣/ ٣٠٤، وغيرهم، وأنكر التغليط بعضهم كالدماميني عن الصبان في حاشيته ٣/ ٣٠٤.

(٢) حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب، ص ٣٤٠- ٣٤١.

(٣) مبسوط الأحكام، القسم الثاني ٢/ ٦٢٧.

(٤) التحفة، ص ٣٥٨.

سادسًا: زيادة لفظ أو قيد لا حاجة إليه: وهذه الزيادة التي لا أثر لها في الحد يجب صون الحد منها؛ لأنها مِن قبيل الحشو، والحشو عيب قبيح أينما وقع[1]، وقد قال أهل صناعة الحدود: إن الزيادة في الحد نقصان في المحدود[2]؛ لأنها توجب تطويلًا، فيختل الفهم، فيضيع المقصود من الحد[3]. ولقد اتخذ بعض النحاة هذه الزيادة مدعاة لنقد الحدود النحوية[4]، وهو ما فعله ابن مالك في تتبعه لحدود ابن الحاجب؛ حيث انتقد بعضها لزيادة فيها، فمن ذلك ما يلي:

١- حد ابن الحاجب المبتدأ بأنه «هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية مسندًا إليه»[5]، فانتقده ابن مالك لزيادة فيه، فقال: «لو أسقط (الاسم) لكان أولى؛ ليدخل فيه نحو: ﴿وَأَنْ تَصُوْمُوْا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[6] و ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[7] إذا جعلنا ﴿وَسَوَآءٌ﴾ خبرًا»[8].

وقد تعقبه تلميذه ابن جماعة في الموضع نفسه من (التحفة) بقوله: «قلت: فالمجرد صفة لاسم قطعًا، فاسم لا بد منه، و﴿وَأَنْ تَصُوْمُوْا﴾ مقدر باسم أيضًا، فلا يرد السؤال».

(١) المستصفى من علم الأصول ١/ ٤٨، وتلخيص منطق أرسطو، لابن رشد، ص ٦٠٠، والبحر المحيط للزركشي ١/ ١٠٩.
(٢) الواضح في أصول الفقه لابن عقيل ١/ ١٦، البحر المحيط في أصول الفقه ١/ ١٤٩.
(٣) نفائس الأصول في شرح المحصول، للقرافي ٧/ ٣٠٦٥.
(٤) ينظر: ظاهرة الخلاف في القيود النحوية، ص ٣٠- ٣٢، الاعتراض على الحد المنطقي، ص ٣٤- ٣٦، والخلاف في الحدود النحوية، ص٧٧.
(٥) الكافية، ص٧٤.
(٦) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.
(٧) سورة يس، الآية: ١٠.
(٨) التحفة ١٢٩.

وقد نبه الشريف الجرجاني وغيره إلى أنه إنما ذكر الاسم لبيان ما هو المقصود؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا اسماً لفظًا أو تقديرًا، وأن غيره لا يكون مبتدأ[(١)]. وجعله صاحب (البرود الضافية) وابنه المهدي جنسًا للحد[(٢)].

ولهذا نفى الرضي ورود الآيتين عليه؛ لتأويلهما بالاسم[(٣)].

وقد أسقط التبريزي اعتراض ابن مالك بثلاثة أجوبة، بعد أن بين أن لفظة (اسم) في الحد مقصودة في الاصطلاح، كما نص عليه سيبويه في حده المبتدأ بقوله: «كل اسم ابتُدئ به ليُبنى عليه كلام»[(٤)]، وأن الاسم أعم من أن يأتي صريحًا، فقد يكون مؤولًا، كما في الآيتين المذكورتين وغيرهما، ثم أردف بقوله: «ومنه فُهم سقوط قول مَن قال: يجب أن يسقط لفظ (الاسم)، ويقول: المبتدأ: هو المجرد؛ ليدخل نحو الأمثلة المذكورة.

أما الأول: فلأن هذه الألفاظ أسماء داخلة في الحد، لما بيّنا.

وأما ثانيًا: فإن (مجردًا) صفة الاسم قطعًا، فلو ذكر فكأنه ذكر الاسم، فيرد عليه ما يوهم أنه وارد.

وأما ثالثًا: فلأن الموصوف لا يُحذف في مثل هذا التركيب للإلباس»[(٥)].

غير أن ابن النحوية تفرد بمتابعة ابن مالك في نقده الحد، حين أورد اعتراضه بنصه دون أن يسميه، أو يعقب عليه[(٦)].

(١) ينظر: شرح الكافية للجرجاني ٢/ ٩٣٨، وشرح كافية ابن الحاجب، ليعقوب بن حاجي عوض، ص ٤١٤، والكتاب الركني في تقوية كلام النحوي ١/ ٢٠٥، والفوائد الضيائية ١/ ٢٧٥، وحاشية الكيلاني، ص ٩٨، وبغية الطالب ١/ ٨٦.

(٢) ١/ ١١، والنجم الثاقب ١/ ٢٢٨.

(٣) شرح الكافية، القسم الأول ١/ ٢٥٠، وينظر: مصباح الراغب، ص ١١٤، وبغية الطالب ١/ ٨٦.

(٤) الكتاب ١/ ٢٧٨.

(٥) مبسوط الأحكام، القسم الأول ٢/ ٣٣٥- ٣٣٦.

(٦) شرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب، ص ٧٧.

٢- انتقد ابن مالك زيادة ابن الحاجب عبارة: (على معنى الحدوث) في حد اسم الفاعل، حين قال: «اسم الفاعل: ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث»[١] فقال: «قوله: على معنى الحدوث. ليس بلازم؛ فإن نحو: (مستقر، وثابت، ودائم) اسم فاعل، ليس فيها معنى الحدوث»[٢]. فابن مالك هنا لا يشترط الحدوث والتجدد في اسم الفاعل، ولذا لا وجه عنده للتقييد به، وعدَّه زيادة في الحد . ولم يوافقه معظم شراح الكافية على هذا، ولذا وجَّه الرضي ما دل على الاستمرار مما هو على وزن فاعل نحو: فرس ضامر، والله عالم، وكائن أبدًا ونحوه؛ بأن هذا المعنى عارض فيها، ووضعها على الحدوث[٣].

أما الجاربردي فوجّه ما استعمل في الأمور الثابتة، مثل: حائض، وطالق، وباسط اليد، وقابض الكف؛ بأن هذه الصور ليست من أسماء الفاعلين؛ لأنها مستعملة لمعنى الصفة المشبهة بطريق المجاز، كاستعمال اسم الفاعل بمعنى المفعول، كقوله تعالى: ﴿مَّاءٍ دَافِقٍ﴾[٤]، ونحوه[٥].

وقد أورد ابن النحوية وتبعه التبريزي- نقد ابن مالك بنصه وأجابا عنه بأنه لا يُسلم له أنه لا يدل على الحدوث، بل هي موضوعة في أصل وضعها لذلك؛ لأن المفهوم من قولك: مستقر، شيء وجد له الاستقرار بعد أن لم يكن له، وكذلك الثابت، والدائم[٦]. لكن يعقوب بن حاجي عوض وصف هذا التوجيه بأنه لا يخفى ضعفه[٧].

(١) الكافية، ص ١٨٠.
(٢) التحفة، ص ٣١١.
(٣) شرح الكافية، القسم الثاني ١/ ٧٢٢.
(٤) سورة الطارق، الآية: ٦.
(٥) شكوك على الحاجبية، ص٤١٩.
(٦) شرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب، ص ١٣٣، ومبسوط الأحكام، القسم الثاني ٢/ ٢٢٦.
(٧) شرح كافية ابن الحاجب، ص ٩٣٧.

ونَقْلُ الكيلاني اعتراض ابن مالك على الحد بالزيادة فيه دون تعقيب عليه مشعر بموافقته، أو التوقف فيه؛ لأن مِن عادته الجوابَ عما يُعترض به على حدود ابن الحاجب عند إيرادها[1].

والذي يظهر لي: أن ابن مالك لم يخالفه التوفيق في هذا الاعتراض؛ لأن كلمة النحاة تكاد تتفق على دَلالة اسم الفاعل على التجدد والحدوث، وجعلوا ذلك فرقًا بينه وبين الصفة المشبهة الدالة على الثبوت[2]، وما خرج عن هذا الأصل فهو طارئ، مُؤول، أو محمول على الندور.

*****

(١) حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب، ص ٣٠٤- ٣٠٥.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٨٣، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦١٩، ت: إبراهيم محمد عبد الله، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٨٥، ت: صلاح راوي، ط٢، ١٩٨٥م، وتوضيح المقاصد ٣/ ٤٤، ت د. عبد الرحمن سليمان، ط ٢، مكتبة الكليات الأزهرية، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٧٦٩، والمقاصد الشافية ٤/ ٣٩٩ - ٤٠٠، والتصريح ٢/ ٦٥.

المبحث الثاني

مسلكه في نقد حدود ابن الحاجب

أقام ابن مالك كتابه (التحفة) على نقد كافية ابن الحاجب، وإليه وجَّه جهده وغايته، يمثل هذا معظم مادة الكتاب، مع تعليقات يسيرة يضيفها في تضاعيف أبوابه وفصوله، وكان لا بد مِن تلمس مسلكه في نقد حدود ابن الحاجب، حيث يُعد نقده لحدوده النحوية جزءًا مهمًّا مِن مادة الكتاب العلمية، فقد أولاها ابن مالك عناية خاصة، وسلك في ذلك مسلكًا تتضح معالمه في الآتي:

١- **توخي الإيجاز والاختصار ما أمكن**: فابن مالك لم يكن يهدف إلى شرح نص ابن الحاجب في كافيته على نهج شراح المتون، وإنما كان هدفه الاقتصار على تتبع مواطن الخلل في كافيته ونقدها بعبارة موجزة. وقد بيّن مقيد (التحفة) تلميذه ابن جماعة منهجه في ذلك في مقدمته فقال: «هذا مختصر مشتمل على فوائد غزير نفعها، وفرائد عزيز جمعها...»[(١)].

ومِن أمثلة ذلك ما يلي:

- قوله منتقدًا حد الحال: «ما تبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا أو معنى، نحو...»: «لو قال: هيئة المذكور كفى»[(٢)].

- وقال موجزًا نقده حد الفعل الماضي: «ما دل على زمان قبل زمانك»[(٣)]: «يرد على طرده: لم يقم، وعلى عكسه: إن قام»[(٤)].

(١) التحفة، ص ٨٦.
(٢) الكافية، ص١٠٣، والتحفة ١٨٢.
(٣) الكافية، ص ١٨٩.
(٤) التحفة، ص ٣٣١.

- وقال في حده المركبات: «كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة»[(١)]: «امرؤ القيس، وبعلبك، كذلك، وهما معربان»[(٢)].

- وقال في حد العدد: «ما وُضع لكمية آحاد الأشياء»[(٣)]: «الكمية غير عربية»[(٤)].

- وقال في حد المتعدي: «ما يتوقف فهمه على متعلق له، كضرب»[(٥)]: «بعض اللازم كذلك كـ (مرّ)؛ فإنه يستدعي ممرورًا به، وشبهه»[(٦)].

ومِن مظاهر الاختصار في نقده: كثرة إحالته على ما سبق، واقتصاره على ما ذكر؛ تجنبًا للتَّكرار.

من ذلك: قوله في حد المنصوبات: «فيه الدور كما تقدم في المرفوعات»[(٧)].

وقال في حد المجرورات: «فيه ما في المرفوعات والمنصوبات من الدور»[(٨)].

وفي حد اسم المفعول قال: «يرد عليه ما على اسم الفاعل»[(٩)].

- **ومِن ذلك:** اقتصاره في حد الفعل على قول: «وقد تقدم ما عليه مِن المناقشة لفظًا»[(١٠)].

---

(١) الكافية، ص ١٥٨.
(٢) التحفة، ص ٢٧٢.
(٣) الكافية، ص ١٦٧.
(٤) التحفة، ص٢٨٨.
(٥) الكافية، ص ٢٠٣.
(٦) التحفة، ص ٣٦٣، وينظر: حد العامل، ص ٩٦، والتوكيد، ص ٢٢٥، وحدي المعرفة والنكرة، ص ٢٨٦، ٢٨٧، وحد المضارع، ص ٣٣٢، وما لم يسم فاعله، ص ٣٦١.
(٧) المصدر السابق، ص ٥١.
(٨) المصدر نفسه، ص ١٠٧.
(٩) المصدر نفسه، ص ٣١٩.
(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٣٠، وينظر حد جمع المؤنث السالم، ص ٣٠٥، والصفة المشبهة، ص ٣٢٠، واسم التفضيل، ص ٣٢٤، والتعجب، ص ٣٨٥.

ولا أدل على توخيه الاختصار مِن انتقاده ابن الحاجب لِما ظهر له مِن تَكراره حد الاسم والفعل والحرف، فقال: «وقوله: (وقد علم بذلك) مع ذكر كلٍّ في موضعه زيادة لا فائدة فيها، بعد ذكر كل في موضعه»[1]، ثم قال عند الموضع الآخر: «والاسم ما دل على معنى. بعد قوله: وقد عُلم بذلك حد كل منهما. تكرار»[2].

والأمثلة على حرصه على الاختصار وتجنب الإطالة والتكرار أكثر من أن تحصى، فالكتاب كله شاهد على ذلك.

٢- **حرصه على الوضوح وتجنب الغموض**: فقد نهج ابن مالك في كتابه التحفة منهجًا تعليميًّا، حرص مِن خلاله على إيصال فكرته بأسهل عبارة وأوضحها، فجاء أسلوبه - على رغم نشدانه الاختصار - سهلًا واضحًا لا صعوبة فيه ولا غموض، حيث يمكن لأي قارئ أن يفهم مراده، فلم يتنكب على عبارات المناطقة وطرائقهم في الجدل والمناقشة، وتحكيم الحدود للمنطق وقواعده؛ لذا لم نلحظ عنده إلزامات المناطقة ومصطلحاتهم؛ كالنوع، والجنس، والرسم، والفصل، والخاصة، والجوهر والعرض، والكمية، والماهية، والذاتية، والسببية والجزئية، وغير ذلك مما يكثر عند متأخري النحاة، لا سيما المتأثرين بالمنطق وجدله، كبعض شراح الكافية، ولهذا نجده انتقد ابن الحاجب في استعماله مصطلح (الكمية) في تعريف العدد، فقال: «الكمية غير عربية»[3].

- واستبدل عبارة ابن الحاجب في حده العامل: «ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب» بأسهل منها قائلًا: «الأسهل أن يقال: العامل ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب»[4].

(١) المصدر نفسه، ص ٩٠.
(٢) المصدر نفسه، ص ٩١.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٨٨.
(٤) التحفة، ص ٩٦.

- ولعنايته باختيار ما هو أقرب للفهم مِنَ الألفاظ والعبارات في الحد انتقد عبارة ابن الحاجب في حد الفاعل: «ما أسند إليه فعل أو شبهه، وقدّم عليه، على جهة قيامه به» بقوله: «ولو قيل: (على بنيته أو صيغته الأصلية)؛ كان أجود من (على جهة قيامه) في الفهم»[1].

- وقال في نقده حد ابن الحاجب لحروف الجر: «ما وُضع للإفضاء بفعل أو شبهه...»: «التوصل أظهر من الإفضاء»[2]. والكتاب كله شاهد على توخيه السهولة والوضوح في ألفاظه وعبارته.

٣- قلة شواهده وكثرة أمثلته: لم يعن ابن مالك في نقده حدود ابن الحاجب بإيراد شواهد من القرآن الكريم، والحديث، والشعر، وأمثال العرب، ولغاتهم، وهذا المسلك ليس معهودًا عن ابن مالك في معظم كتبه الأخرى؛ حيث يُلحظ فيها عنايته الفائقة بالسماع وشواهده والاحتفاء به، بينما لا نجد هذه العناية في كتاب التحفة! **ولعل مرد ذلك إلى سببين:**

أولهما: طبيعة منهجه في هذا الكتاب، القائم على الإيجاز والاختصار ما أمكن، كما مرّ.

وثانيهما: أن نقد الحدود والاعتراض عليها غالبًا ما يتجه نحو الصيغة والعبارة، وقلما يكون مُنصبًّا على تخلف حكم نحوي فيحتاج معه إلى شاهد، وإن حصل فإنه يستشهد أحيانًا بما يخدم نقده ويعضد حجته.

وأما ضربه للأمثلة فقد كان أوفر حظًّا مِن شواهده؛ لأن بالمثال يتبين المقال. **ومن أمثلة شواهده وأمثلته ما يلي:**

(١) المصدر السابق، ص ١١٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٩١.

- استشهاده بالقرآن الكريم، والحديث، والشعر في نقده (حد الكلمة) قائلاً: «حقه أن يقول: الكلمة اصطلاحًا؛ لأنها قد تكون لغة للكلام والجمل؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ الْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾ الآية، وكقوله صلى الله عليه وسلم: «**خير كلمة قالها لبيد**:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلا اللهَ بَاطِلُ .....»[1]

- وقد أكثر من الاستشهاد وضرب الأمثلة في نقده حده المبتدأ بأنه «الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، مسندًا إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي، وألف الاستفهام، رافعة لظاهر...» فقال: «لو أسقط الاسم لكان أولى؛ ليدخل فيه نحو: ﴿وَأَنْ تَصُوْمُوْا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ و﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾.

وقوله: (عن العوامل اللفظية) الأَوْلى غير الزائدة؛ ليدخل ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ و ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾، وبحسبك زيدٌ...وقوله: (وألف الاستفهام) الأولى: وأداة الاستفهام؛ ليدخل نحو: هل قائم الزيدان، ومَن مضروبٌ أبويه، وكيف أو متى منطلق الزيدان؟ وشبهه.

وقوله: (رافعة لظاهر) وقد تكون رافعة لمضمر، مثل: أقائم أنتما. والأَوْلى: لظاهر مستغنى به؛ ليخرج نحو: أقائمٌ أبواه زيد...»[2].

٤- **عنايته بتعليل نقده**: حرص ابن مالك على أن يعزز نقده للحدود بعلل تميط اللثام عن وجه الانتقاد، وتكشف عن سببه، وتعضد حجته، وإن رام الاختصار في النقد في معظم ردوده، فتأتي علله منسجمة - غالبًا - مع رغبته في الاختصار، وهي علل قريبة المأخذ، سهلة المناط، أقرب إلى روح النحو وغايته، وعلل النحويين منها إلى فلسفة المنطق، ومسالك

(١) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٢) التحفة، ص ١٣٠، وينظر: حد الفاعل، ص ١١٩، والخبر، ص ١٣٢، والتوابع، ص ٢١٧، والتوكيد، ص ٢٢٥، والموصول، ص ٢٥٣، وما لم يسم فاعله، ص ٣٦١، وفعل الأمر، ص ٣٥٨.

المناطقة. على الرغم مِن أن العلل التي توجه بها الحدود أو تُنقد بها كثيرًا ما تتسم بالغموض والعمق المفضي إلى التكلف بسبب انتزاعها من قواعد المنطق، وهذا ظاهر عند كثير ممن يتكلف التعليل في إيراده على الحدود، أو دفع الشبه عنها مِن شراح الكافية.

ومِن أمثلة ذلك ما يلي:

- اعترض ابن مالك حد الرفع بقوله: «قوله: فالرفع علم الفاعلية. حقه: والملحق بها؛ لأن رفع المبتدأ ليس بالفاعلية، بل لمّا أسند إليه الخبر أشبه الفاعل في إسناد الفعل إليه، وكذلك الخبر لمّا كان ثاني جزئي الجملة أشبه الفاعل، فلما أشبهاه في ذلك أُلحقا به»[(١)].

- وقال معترضًا تعريف الإضافة اللفظية بأنها «صفة مضافة إلى معمولها، مثل: ضارب زيدٍ»: «التحقيق: هي الصفة التي يصح أن ترفع معمولها وتنصبه؛ لأن نحو: مثلُ زيدٍ، وكرام الناسِ، صفة مضافة إلى معمولها؛ لأن المضاف عامل في المضاف إليه»[(٢)].

- وقال في حد ابن الحاجب للتوابع بأنه: «كل ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة»: «المفعول الثاني من باب ظننت، والحال في مثل: كفى بزيدٍ رجلًا صالحًا، كذلك؛ لأنهما فضلة. وقوله: (مِن جهة واحدة) يصلح لكل جهة، أي جهة كانت؛ لأنه لم يقل: من جهة كذا»[(٣)].

٥- **الإنصاف والاعتدال:** مَن يتتبع نقد ابن مالك لحدود ابن الحاجب؛ يلحظ بجلاء اعتداله في موقفه مِن ابن الحاجب، سواء مِن حيث أسلوب الرد والاعتراض، أو مِن حيث طبيعة تلك المآخذ ونوعها،

(١) المصدر السابق، ص ٩٦.

(٢) الكافية، ص ١٢٣، والتحفة، ص ٢١٠.

(٣) الكافية، ص ١٢٨، والتحفة، ص ٢١٧، وينظر حد الكلام، ص ٩٠، والاسم، ص ٩١، والعدل، ص ١٠٦، والخبر، ص ١٣٢، والمبني، ص ٢٣٤، والمعرفة، ص ٢٨٦.

فهو عندما ينتقد ابن الحاجب في حده، فإنه يتوخى في أسلوبه عبارة لبقة، متزنة، غير خشنة ولا جارحة، متجنبًا عبارات التجهيل والتسفيه، والهمز واللمز، الذي يتخذه بعض العلماء في ردودهم على مخالفيهم؛ كقول البعض: هذا فاسد، وبيّن الفساد، وهو جهل، أو غفلة، أو ساقط، أو لا يُلتفت إليه، أو هذيان، أو نحو ذلك مِن ألفاظ جارحة تُوحي بالحدة والقسوة والتعصب للرأي، وعدم إنصاف الخصم، واحترام رأيه.

في حين نجد ابن مالك كثيرًا ما يصدِّر نقده بقوله: (والأَوْلى أن يقال)، و(لو قال كذا كان أولى)، و(الأجود)، و(لو قال كذا كان أجود)، **ومن أمثلة ذلك ما يلي:**

- قال في نقده حد الفاعل: «والأولى: أو معناه، أو ما يقوم مقامه. ولو قيل: على بنيته أو صيغته الأصلية؛ كان أجود»[1].

- وقد كرر تلك العبارة في موضع آخر عدة مرات، فقال في حد المبتدأ: «قوله: (الاسم): لو أسقط الاسم كان أولى... وقوله: (عن العوامل اللفظية) الأولى غير الزائدة... وقوله: (وألف الاستفهام) الأولى: وأداة الاستفهام... وقوله: (رافعة لظاهر)... والأولى: (لظاهر مستغنى به)...»[2].

ولم يقل في واحدة منها: (والصحيح كذا)، أو: (وما قاله خطأ)، أو: (فاسد) أو نحو ذلك، وهذا غاية الاعتدال والإنصاف مع المخالف.

بل إنه قد يختار لنقده عبارة غاية في التلطف؛ حيث يقول في معرض رده على ابن الحاجب في حده الجمع: بأنه «ما دل على آحاد مقصوده، بحروف مفردة، بتغير ما»: «قوله: (بتغير ما) إنما يكون ذلك في المنكسر، فلا يدخل

(١) التحفة، ص ١١٩.
(٢) المصدر السابق، ص ١٣٠.

الصحيح؛ لأنه لم يغير، فقوله بعد ذلك: (فهو صحيح ومكسر) تسامح»، ولم يقل: اضطراب، أو خلل، وهذا غاية التسامح[1].

- ومِن مظاهر إنصافه ابن الحاجب اعتذاره له بعد أن انتقده في حده فعل الأمر بأنه «صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب، بحذف حرف المضارعة» فقال: «والحق أنه صيغة مشتقة من المصدر للأمر، كالمضارع والماضي... ولعله أراد بحذف حرف المضارعة في الصورة، أو تقريبًا على الطالب»[2].

- ومِن مظاهر إنصافه أيضًا: الإشادة بحده، وتفضيل عبارته على غيره؛ كقوله بعد نقده حد الكلمة بأنها: «لفظ وُضع لمعنى مفرد»: «و(لفظ) أولى من قول الزمخشري: لفظة، لوجهين...»[3].

وقوله في تعريف الأسماء الخمسة: «قوله: (إلى غير ياء المتكلم) أجود من قول غيره: إلى المتكلم...»[4].

- ومِن ذلك أيضًا: اعترافه بصحة حده للعامل، وإن انتقده؛ حيث قال: «وما قاله المصنف تعسف، وإن كان صحيحًا»[5]. ولم يسبق له أن وصفه بالتعسف في غير هذا الموضع.

- بل ربما عمد إلى دفع شبهة الاعتراض على حده بقوله في المثنى: «ولا يَرِدُ على قوله: (مفتوح ما قبلها) مصطفَيْن؛ لأن المراد بذلك لفظًا وتقديرًا، وفتحة ما قبل الياء في (مصطفَين) لفظًا -إشعارًا بالألف المحذوفة- لا تقديرًا»[6].

(١) المصدر نفسه، ص ٢٩٧.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٥٨.
(٣) المصدر نفسه، ص ٨٧.
(٤) المصدر نفسه، ص ٩٨.
(٥) المصدر نفسه، ص ٩٦.
(٦) التحفة، ص ٢٩٤، وينظر، ص ٢٩٩.

وحاصل القول: أن سمة الإنصاف والاعتدال ظاهرة في نقد ابن مالك حدود ابن الحاجب، لا تُخطئها عين منصف، وإن ادعى التبريزي خلاف ذلك، واصفًا ابن مالك بأنه يُبدي بعين سخطه المساويا[1].

٦- **التكلف في النقد**: فمن ينعم النظر في نقد ابن مالك حدود ابن الحاجب، يلحظ أنه - مع اعتداله في النقد وحرصه على الإنصاف - لم يسلم من التكلف أحيانًا في بعض ردوده واعتراضاته؛ كإلزامه ابن الحاجب ما لا يلزم مِن زيادة قيد، أو نقصه، أو استبدال عبارة أخرى بعبارته، أو تفسير مراده على وجه بعيد، أو نحو ذلك مما يظهر فيه التكلف، ولعل غايته مِن تصنيف كتابه، وهي تتبع ابن الحاجب وتعقبه في مقدمته كانت وراء وقوعه في التكلف أحيانًا، **ومِن أمثلة ذلك ما يلي**:

- انتقاده ابن الحاجب في بعض حدوده؛ لأنه لم يصدر الحد بقوله: (اصطلاحًا)، ومعروف أن تعريف كل حد إنما يكون باصطلاح أهل ذلك الفن، فلا حاجة إلى ذلك.

قال في نقده حد الكلمة: «حقه أن يقول: الكلمة اصطلاحًا؛ لأنها قد تكون لغة للكلام والجمل، كقوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ﴾[2].

وكرر هذا النقد في حد الاسم قائلًا: «حقه أن يقول: اصطلاحًا»[3].

ولم يشك أحد من الشراح في أن مراده بالحد المعنى الاصطلاحي لا اللغوي[4]؛ لذا لا يلزم ابن الحاجب أن يذكر في كل حد معناه اللغوي والاصطلاحي؛ إذ هو معنيٌّ بالحد الاصطلاحي دون سواه، لا سيما والكتاب مختصر لا يليق بمثله الإطالة، كما لا يلزمه أن ينبه في مطلع كل حد على ذلك؛ لأن ذلك معروف، وهو الأصل.

(١) مبسوط الأحكام، القسم الثاني ٤/ ١٤٦٦.
(٢) التحفة، ص ٨٧.
(٣) المصدر السابق، ص ٩٠.
(٤) البسيط في شرح الكافية ١/ ١١٣. وينظر: البرود الضافية، ص ٤.

قال التبريزي موضحًا ذلك بعد أن ذكر معنى (الكلمة) اصطلاحًا: «... وهو المراد هنا. ولا شك أن تعريف الألفاظ المنقولة عن اللغة إلى الاصطلاح في كل صناعة تعريف لها بحسب الاسم، ونأخذ في تعريفه ما وضع بإزائه مثلاً، إذا قيل: الصلاة، يقال: أفعال مخصوصة بأذكار معهودة، مبتدأة بالتكبير، ومختتمة بالتسليم؛ لأن لفظ الصلاة بحسب الشرع وُضع بإزاء هذه المعاني، فكذلك حكم الكلمة؛ فإنها وُضعت بحسب اصطلاح النحاة»[1].

ثم أورد اعتراض ابن مالك بنصه ودفعه قائلاً: «وأما قول من قال: ... حقه أن يقول: الكلمة اصطلاحًا، لئلا ينتقض بالكلمة المستعملة بحسب اللغة في الكلام، فالجواب ... بأن تحديد كل اسم في صناعة لا يكون إلا بحسب اصطلاح تلك الصناعة، وهذا معلوم في اصطلاح كل علم، فذكْرُ القيد يُفضي إلى شبه التَّكرار، فتركه أولى، وإلا أورد على هذا المعترض في تعريف الاسم، والكلمة والفعل وغيرها، في التسهيل، فلم يقيدها بالاصطلاح»[2].

وبيّن يعقوب بن حاجي عوض «أن تركه ذلك؛ لاعتماده على أن كلامه في العلم الاصطلاحي»[3].

ونقض الكيلاني الاعتراض على حده بالآية التي استدل بها ابن مالك فقال: «هذا ليس من الحدود؛ لأنه كلام في الاصطلاح، و(كلمة) في اللغة، وكلامنا فيه لا فيها، فانتقض النقض»[4].

وبهذا يتبين ما في نقد ابن مالك مِنَ التكلف الظاهر، وبخاصة أن ابن مالك نفسه أهمل التقييد بالاصطلاح في حده في التسهيل[5]، كما نبه إليه التبريزي، فقد جاء في التسهيل: «الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا».

(١) مبسوط الأحكام، القسم الأول ١/ ٤ -٥.
(٢) المصدر السابق، ١/ ٩، ١١ - ١٢.
(٣) شرح كافية ابن الحاجب، ص ٢٠٣.
(٤) حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب، ص ١٠، ١١.
(٥) ينظر: تسهيل الفوائد، ص ٣.

- **ومِنَ الأمثلة على تكلفه في النقد**: دعوته إلى إسقاط كلمة (اسم) مِن حد المبتدأ: «هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية»؛ لأنها في زعمه تُخرج مِنَ الحد ما هو منه، وقال: «لو أسقط الاسم لكان أولى؛ ليدخل فيه نحو: ﴿وَأَنْ تَصُوْمُوْا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، و﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ إذا جعلنا ﴿وَسَوَآءٌ﴾ خبرًا»[1].

وفي هذا تكلف لا يخفى؛ لأن (الاسم) مقصود، ولو حذفه من الحد فهو مقدر، و(مجرد) صفة له، وما مثّل به داخل في الحد؛ لأن الاسم مقدر في الآيتين، كما بيّن شراح الكافية وغيرهم، وقد سبق رد الشراح هذا الاعتراض بهذا، وأنه لا وجه له[2].

- **ومِن أمثلة تكلفه**: نقضه حد ابن الحاجب لاسم الفاعل بأنه: «ما اشتق مِن فعل لمن قام به...» قائلًا: «قوله: (لمن قام به) (مستحيل) اسم فاعل، ولم تقم الاستحالة بشيء؛ لأن المستحيل ليس بشيء إجماعًا»[3].

وقد سبق[4] رد ابن النحوية والتبريزي على ابن مالك بأن «المراد ما هو قائم على سبيل الحقيقة، وما هو جارٍ مجراه»، «ودَلالة الألفاظ تُؤْخذ مِن معانيها الحقيقية، ويحمل عليها ما كانت دلالته مجازية أو ذهنية. واللغة أوسعُ مِن أن تضيق دَلالتها على لفظ»[5].

ولذا فإن نقضه حد اسم الفاعل: «ما اشتق مِن فعل لمن قام به...» بمستحيل تكلف؛ وهو كمن يرُدّ قيام الفاعل بالفعل بنحو: مات وفني، ونحوهما، وهو ما فعله ابن مالك نفسُه في نقده حد ابن الحاجب للمفعول المطلق بأنه: «اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه» بقوله: «يرد عليه:

(١) التحفة، ص ١٣٠.
(٢) ينظر: ص ١٢.
(٣) التحفة، ص ٣١١.
(٤) شرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب، ص ١٣٣.
(٥) مبسوط الأحكام، القسم الثاني ١/ ٢٢٦.

مات زيد موتًا، ولم يضرب ضربًا،... فإنه مفعول مطلق ولم يفعلها فاعل فعل مذكور»[1].

ولهذا التكلف رد ابن جماعة على شيخه بقوله: «قلت: المراد الفعل الصناعي»[2].

وقد رد الرضي اعتراض ابن مالك بالمثالين بأن النفي فرع الإثبات، وأنهما جاريان مجرى ما فعله الفاعل، ملحقان به[3].

وقد أوضح ابن النحوية تكلف ابن مالك في نقده حين ذكر أن «المراد مِن (فَعَلَه فاعل...) إسناد الفعل إليه، والإسناد أعم مِن كون المراد به الإسناد حقيقة أو مجازًا، ولولا اعتبار ما ذكرنا لما جاز أن يُطلق على (زيد) في قولنا: مات زيد، ولم يضرب زيد، أنه فاعل؛ لعدم تحقق الفاعلية فيه»[4].

كما وضح التبريزي أن المراد بفاعل الفعل المذكور ليس أن يكون موجدًا للفعل المذكور ذلك بحسب اللغة، بل المراد ما ذكرنا، وهذا بحسب الاصطلاح. فعلى هذا دخل في حد المفعول المطلق: مات زيد موتًا، ولم يضرب زيد ضربًا... فسقط إيراد مَن نقض الحد بذلك، وتوهم أن المراد بالفاعل ما صدر منه الفعل على أنه إيراد»[5].

- **ومِن تكلفه أيضًا نقده**: استعمال ابن الحاجب كلمة (كمية) في حد العدد؛ حيث قال: «الكمية غير عربية»[6].

والحق: أن كلمة (كمية) وإن كانت مُولدة، إلا أنها مصدر صناعي قياسي، وهي كلمة نسبة؛ أي: الصفة المنسوبة إلى كم، أي: ما به يجاب عن السؤال

(١) التحفة، ص ١٥١.
(٢) شرح الكافية لابن جماعة، ص ١٠٦.
(٣) شرح الرضي، القسم الأول ١/ ٣٤٧.
(٤) شرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب، ص ٩٨.
(٥) مبسوط الأحكام، القسم الأول ١/ ٤٧١- ٤٧٤.
(٦) التحفة، ص ٢٨٨.

بكم[1]. وقد استعملها كثير مِنَ العلماء في كتبهم[2]. جاء في الصحاح ولسان العرب عند كلامهما عن (كم): «وإن جعلته اسماً تامًّا شددت آخره وصرفته، فقلت: أكثرت من الكمّ، وهو الكميّة»[3].

ومثله الكيفية.

جاء في تهذيب اللغة وغيره: «وقيل في مصدر كيف: الكيفية»[4].

وقد استعمل ابن مالك نفسه مصطلح (الكيفية) في كتبه كثيرًا، وهو نظير (الكمية)؛ حيث قال في (التسهيل): «باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح: تبين كيفية التثنية وجمعي التصحيح مفتقرًا إلى معرفة المقصور والمنقوص والممدود»[5]. كما استعملها غيره أيضًا[6].

وقد تابع شراح الكافية ابن الحاجب في استعمال الكمية حده.

قال الرضي في شرح حد ابن الحاجب للعدد: «كمية الشيء: عدده المعين؛ لأن الكمية ما يُجاب به عن السؤال بكم، وهو العدد المعين، كما أن ماهية الشيء: حقيقته المعينة التي يُستفهم عنها بما... وكيفية الشيء: وصفه المعين

(١) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢/ ١١٦٧، وينظر: معجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر ١/ ٦٢٥.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ١١٠، والخصائص ٣/ ١٢٢، وفقه اللغة للثعالبي، ص ١٩٢، والمحكم ٦/ ٦٠، وشرح الشذور، ص ٣٤، وشرح قطر الندى، ص ٢٤٠، وشرح التصريح ٢/ ٤٥٦، ٤٦٢، والمقاصد النحوية، ص ٣٨.

(٣) ينظر: القاموس المحيط (باب اللام، فصل الهاء)، والتعريفات، ص ٦٥، ٨٤، وتاج العروس، مادة (عدد).

(٤) تهذيب اللغة ٣/ ٢١٣، والصحاح، واللسان (مادة كيف).

(٥) شرح التسهيل ١/ ٨٩، وينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٨٥، ٤/ ١٧٩٦.

(٦) ينظر: علل النحو ص ٥٥٠، وإسفار الفصيح للهروي ١/ ١٥٧، وفقه اللغة للثعالبي، ص ٨٦، واللباب ٢/ ٣١٢، ٤٠٧، والممتع لابن عصفور، ص ٢٠٤، ٤٦٣، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٦٣، وتوضيح المقاصد ١/ ١٢٦.

الذي يُستفهم عنه بكيف... فكأنه قال: اسم العدد: ما وضع للعدد المعين»[1].

ولأجل ما تقرَّر لدى الشّراح مِن صحة استعمال هذه اللفظة، نقض التبريزي اعتراض ابن مالك بأنها غير عربية بقوله: «الكمية نسبة إلى الكم، والمراد المعنى؛ كالعلمية والفاعلية. وما قيل: إن الكمية ليست بعربية ليس بصواب؛ لما بينا أنها عربية، وليست بيونانية، ولو فُرض أنها غير عربية لم يضر، أما أولًا: فلأن المراد مِنَ التعريف التفهيم بأي عبارة كانت، وقد حصل.

وأما ثانيًا: فلأن غير العربي واقع في القرآن؛ كإبراهيم وإسماعيل وقابيل وهابيل في الأعلام، وكالسجيل وإستبرق في أسماء الأجناس، وإن وقع في المقدمة لا يضر»[2].

ولذا فإن نقد ابن مالك للكمية في حد العدد تكلف ظاهر، لا سيما وقد استعمل نظيرها، وهي (الكيفية) في كتبه كثيرًا، ولعل مما يجاب به على ابن مالك قول أبي علي الشلوبين: «إنما الحد الذي عند النحويين هو اللفظ الجامع المانع، كائنًا ما كان، وبأي لفظ كان، ولا يُضيق القوم في حدودهم - أعني: النحويين - هذا التضييق الذي ضيَّقه هؤلاء المتكلمون، بل يتسامحون في حدودهم بأكثر من هذا»[3].

٦- حرصه على عدم مخالفة الحد للقاعدة النحوية وآراء أئمة النحويين.

مِنَ اللافت للنظر في بعض ما نقده ابن مالك لحدود ابن الحاجب، أنه شديد الحرص على أن يوافق الحد القاعدة النحوية، وألا يعارض ما عليه

(١) شرح الكافية، القسم الثاني، ١/ ٥٤٧، ٥٤٨. وينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة ٢/ ٤١٧، والبسيط في شرح الكافية ٢/ ٢٠٣ - ٢٠٤، والأزهار الصافية ٣/ ٢٣، وشرح الكافية للجرجاني ٣/ ١٢١٤، وشرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن حاجي عوض، ص ٨٧٨، والنجم الثاقب ٢/ ٧٧٣، والفوائد الضيائية ٢/ ١٥٦، ومصباح الراغب، ص ٤٥٨.

(٢) مبسوط الأحكام، القسم الثاني، ص ٦٢ - ٦٣.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٢٢٩.

المحققون من أئمة النحويين أمثال سيبويه؛ ولهذا كان مما اعترضه على ابن الحاجب مخالفة بعض حدوده ما اشتُهر مِن قواعدهم وآراء أئمتهم، ولا سيما البصريين منهم. **ومن أمثلة ذلك ما يلي:**

١- انتقد تعريف ابن الحاجب للمرفوعات بأنه: «ما اشتمل على علم الفاعلية»، بأن «العبارة مُؤذنة بأن الفاعل هو الأصل في الرفع، وما عداه تابع له، وليس ذلك مذهب سيبويه؛ ولذلك قدم المبتدأ في كتابه، والأَوْلى: الرفع علم ما كان عمدة في الكلام. فيدخل فيه الفاعل والمبتدأ والخبر على طريق الأصالة»[(١)].

وقد تابعه على هذا الاعتراض بعض شراح الكافية كالرضي؛ حيث قال: «والأولى على ما اخترنا قبلُ أن يقال: المرفوعات: ما اشتمل على علم العمدة؛ لأن الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما مِنَ العمد ليس محمولًا على رفع الفاعل - كما بينا - بل هو أصل في جميع العمد على ما تقرر قبلُ»[(٢)].

وقد أجاب بعضهم عن هذا الاعتراض بأن «المراد من قولنا: إنه علم للفاعلية، أن الرفع وُضع للفاعل في الأصل، ثم إن غير الفاعل أُعطي الرفع لمشابهته الفاعل...»[(٣)].

ورد التبريزي احتجاج ابن مالك في نقده برأي سيبويه، بأن ابن الحاجب لم يلتزم ترتيب سيبويه حتى يحتج عليه، كما أن سيبويه لم ينص بالقطع على أن الرفع للمبتدأ بالأصالة، وللفاعل وغيره بالتبعية، وإن قدَّم المبتدأ، إضافة إلى أن سيبويه لم يلتزم في ترتيب كتابه منهجًا مطردًا، ثم إن ابن مالك نفسَه أشار في

(١) التحفة، ص ١١٩.
(٢) شرح الرضي، القسم الأول ١/ ٢٠٠، وينظر: ١/ ٦١، وينظر شرح الكافية لابن جمعة ١/ ٩٨.
(٣) البسيط في شرح الكافية، ١/ ١٥٦، ومبسوط الأحكام، القسم الأول ١/ ٢٥٤، والأزهار الصافية ١/ ٧٣، وشرح الكافية للجرجاني ٢/ ٩٠٩، وشرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص ٢٦٧.

التسهيل إلى وجود خلاف فيها بين النحاة، فلا وجه للاعتراض[1]. وقد أجاد التبريزي في جوابه على اعتراض ابن مالك بما لا مزيد عليه.

٢- ومن ذلك: نقده حد الخبر بأنه: «المجرد المسند به...» بقوله: «التحقيق: أنه ليس مجردًا، وهو مذهب سيبويه؛ لأن المبتدأ عنده عامل في الخبر، وهو الحق؛ لأن الفعل أقوى في العمل من الابتداء، ولا يعمل في مرفوعين، فالابتداء وهو عامل ضعيف أولى ألا يعمل في مرفوعين»[2].

ويظهر أن ابن الحاجب قد أخذ بمذهب متأخري البصريين؛ كالزمخشري والجزولي وابن الأنباري والعُكبري في أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء[3]. بخلاف ما عُزي لسيبويه من أن العامل في الخبر هو المبتدأ[4]، وهو رأي جمهور النحويين، وناصرَه ابن مالك، واعتدَّ به في كتبه[5].

وأيًّا كان، ما كان لابن مالك أن يعترض على ابن الحاجب في حده؛ لمخالفته مذهبه الذي يعتقده، كما أن تعريف ابن الحاجب للخبر على وجه يخالف ما عليه جمهور النحويين قادح في الحد أيضًا؛ فالحدود ليست موطنًا للخلاف، ولو أن ابن مالك انصب نقده على هذا لكان محقًّا، دون أن يُلزمه وجهًا من الوجوه في حده، فيقع فيما انتقده.

٣- ومِنَ الأمثلة على ذلك أيضًا: اعتراضه حد اسم الفاعل بأنه: «ما اشتُق مِن فعل لمن قام به...»، حيث قال: «بل هو والفعل مشتقان مِنَ المصدر... فالأولى: ما اشتُق مِن مصدر فعل»[6].

---

(١) مبسوط الأحكام، القسم الأول ١/ ٢٥٥. وينظر الخلاف في شرح المفصل ١/ ٧٣، والنجم الثاقب ١/ ١٧٨، والهمع ١/ ٩٣.

(٢) التحفة، ص ١٣٢.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٧.

(٤) ينظر بسط الخلاف في هذه المسألة في: الإنصاف ١/ ٤٤، وأسرار العربية ص ٦٧، والتبيين، ص ٢٢٩، والارتشاف ٢/ ٢٨، وشرح الرضي، القسم الأول ١/ ٢٥٤، والهمع ٢/ ٨.

(٥) التسهيل وشرحه ١/ ٢٦٧، ٢٦٩.

(٦) التحفة، ص ٣١١.

وكان ابن الحاجب قد كرَّر ذلك في كتبه الأخرى[١].

كما ذكر مثل هذا أيضًا في تعريفه بقية المشتقات؛ كاسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل. واعترضه ابن مالك في ذلك كله[٢]، وألزمه أن يقول: (ما اشتق مِن مصدر فعل)؛ لأن المصدر هو أصل المشتقات على مذهب البصريين[٣].

وقد أورد اعتراض ابن مالك بعض شراح الكافية؛ بعضهم على سبيل المتابعة له والتأييد؛ كابن جمعة حين قال: «المشتق عن المصدر... أظهر مما عرف به المصنف»[٤]. وقال عند شرح حد اسم المفعول: «والأجود أن يقال:... هو المشتق مِنَ المصدر لمن وقع عليه»[٥].

وبعضهم على سبيل الرد كابن النحوية، حيث أجاب «بأنه يريد بالفعل المصدر؛ لأن سيبويه يسميه الفعل... وعلى هذا يرتفع هذا الشك»[٦]. وبمثله أجاب التبريزي[٧].

وهذا ما فهمه الرضي أيضًا وفسر به عبارته قائلًا: «قوله: (ما اشتق مِن فعل) أي: مصدر، وذلك على ما تقدم أن سيبويه سمى المصدر فعلًا... والدليل على أنه لم يرد بالفعل نحو: (ضَرَبَ ويَضْرب) - وإن كان مذهب السيرافي أن اسم الفاعل واسم المفعول مشتقان مِنَ الفعل، والفعل مشتق مِنَ المصدر - أن الضمير في قوله: (لمن قام به) راجع إلى الفعل، والقائم هو المصدر والحدث»[٨]، وبهذين التأويلين يندفع عندهم

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣/ ٨٣، وشرح الوافية ١/ ٣٢٣، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٢٩.
(٢) التحفة، ص ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٤.
(٣) ينظر: أسرار العربية، ص ١٧١، والإنصاف ١/ ١٩٠، المسألة ٢٨، والتبيين عن مذاهب النحويين، ص ١٤٣، مسائل خلافية في النحو ص ٧٣، وشرح ابن يعيش ١/ ٢٧٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٨، والارتشاف ٣/ ١٣٥٣، والهمع ٢/ ٩٥.
(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٤٦٣.
(٥) المصدر السابق ٢/ ٤٦٩، وينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص ٩٣٦.
(٦) شرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب، ص ١٣٣، ١٣٧.
(٧) ينظر: مبسوط الأحكام للتبريزي، القسم الثاني ١/ ٢٢٥ - ٢٢٦.
(٨) شرح الكافية، القسم الثاني ١/ ٧٢١.

نقد ابن مالك حد ابن الحاجب، إما على أن مراده بالفعل المصدر، كما عبَّر بذلك سيبويه، وإن كان الأولى أن يُعبر بالمصدر؛ لأن المصطلحات قد استقرت بعد سيبويه وتمايزت، فلا عذر له. وإما على مذهب السيرافي الذي يرى أن اسم الفاعل والمفعول مشتقان مِنَ الفعل؛ وهذا على القول بمتابعته له، ولم يظهر لي ذلك صراحة في تتبعي له في كتبه، غيرَ أني وجدته صرَّح بالاشتقاق من الفعل بدل المصدر في جميع كتبه[1].

استبداله بحد ابن الحاجب غيره:

مِن مظاهر منهج ابن مالك في تتبعه حدود ابن الحاجب: أنه لا يكتفي – أحيانًا – بنقد لفظة أو عبارة، أو استبدال أخرى بها، بل يعمد إلى أن يستبدل بحدِّه كلِّه حدًّا آخرَ يراه أصدق على المحدود وأليق.

وهو حينما يعمد إلى ذلك؛ فإنه يذكر وجه قصوره أولًا، ثم يُتبعه بحده الذي يرتضيه، مبينًا علة اختياره.

ومِن أمثلة ذلك ما يلي:

١- قوله في حد ابن الحاجب: «المرفوعات: ما اشتمل على علم الفاعلية»: «فيه تعريف الشيء بنفسه؛ لأنه أولًا: جعل الرفع علم الفاعلية، فكأنه قال: المرفوع: ما اشتمل على الرفع، ثم فيه دور؛ لأنه أولًا جعل الرفع علماً على الفاعلية لتُعرف هي به، ثم هاهنا عرَّف الرفع بها، ثم العبارة مؤذنة بأن الفاعل هو الأصل في الرفع، وما عداه تابع له، وليس ذلك مذهب سيبويه، ولذلك قدم المبتدأ في كتابه.

والأولى: الرفع علم ما كان عمدة في الكلام. فيدخل فيه الفاعل والمبتدأ والخبر، على طريق الأصالة»[2].

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣/ ٨٣٠، وشرح الوافية ١/ ٣٢٣، والأمالي ٢/ ٥٢٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦١٢.

(٢) التحفة ص ١١٩، وينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٦٤ – ٢٦٥.

وقد تبع الرضيُّ ابنَ مالك في استبداله حد ابن الحاجب؛ حيث قال: «والأولى على ما اخترنا قبلُ أن يقال: المرفوعات: ما اشتمل على علم العمدة؛ لأن الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل، كما بينا، وهو أصل في جميع العمد...»[(١)].

ولعل ابن الحاجب جرى في حده هذا على رأيه في أن الفاعل أصل المرفوعات، وحُمل عليه بقية المرفوعات كالمبتدأ والخبر[(٢)]، وهو ما صرح به في شرح الوافية[(٣)]، وعليه جمهور النحويين. أما ابن مالك فأصل المرفوعات عنده هو المبتدأ[(٤)]، وقد صرح الرضي بأن ابن الحاجب إنما سمى الرفع عنده علامة الفاعلية لمذهبه في أنه أصل المرفوعات[(٥)].

٢- ومِن أمثلة ذلك: استبداله بحد ابن الحاجب للإضافة اللفظية بأنها «صفة مضافة إلى معمولها، مثل: ضاربُ زيدٍ، وحسنُ الوجهِ...» حدًّا آخرَ، قال فيه: «التحقيق: هي الصفة التي يصح أن ترفع معمولها وتنصبه»[(٦)].

ثم بيَّن علة ذلك قائلاً: «لأن نحو: مِثْلُ زيد، وكرام الناس، صفة مضافة إلى معمولها؛ لأن المضاف عامل في المضاف إليه، وليست لفظية، بل معنوية».

واعتراض ابن مالك هنا مبني على تفسيره لمعنى الإضافة إلى المعمول في الحد، فهو يرى أن المضاف عامل في المضاف إليه، فينتقض الحد بما أورده. أما ما فهمه بعض الشراح من حد ابن الحاجب فهو أن مراده بالصفة

(١) شرح الكافية، القسم الأول ١/ ٢٠٠، وينظر: ١/ ٦١.
(٢) ينظر: الخلاف في أصل المرفوعات في شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٣، والفوائد الضيائية ٢/ ٢٥٣، والهمع ١/ ٣٥٩.
(٣) ١/ ٧٣.
(٤) ينظر: شرح التسهيل١/ ٢٨٣.
(٥) شرح الكافية، القسم الأول ١/ ٢٠١.
(٦) التحفة، ص ٢١٠، وينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٢٧.

المضافة إلى معمولها، أي: إلى فاعلها أو مفعولها، وهو ما كان معمولًا للصفة قبل الإضافة[1].

ويظهر هذا من قول العلوي: «أن تكون مضافة إلى معمولها نحترز به عن مثل قولنا: (مُصارعُ مصر)، فإن (مصارعًا) وإن كان صفة لكنه مضاف إلى غير معموله؛ فإن (مصر) ليس معمولًا لـ(مصارع)، ولكنه من باب (مكر الليل)...»[2]، وهذا المعنى هو ما صرح به ابن الحاجب في بعض كتبه[3].

٣- ومِن ذلك: استبداله حد ابن الحاجب للمبني بأنه: «ما ناسب مبنى الأصل، أو وقع غير مركب»؛ حيث قال بعد ذكر وجه الاعتراض عليه: «والأجود: المبني: ما أشبه الحرف بوجه اعتبرته العرب...»[4].

وهذا التعريف مِن ابن الحاجب لحد المبني خاص به، لم يسبق إليه، وقد ذكر ابن الحاجب[5] أنه عدل عن تعريف جمهور النحاة[6] للمبني بأنه «ما لا يختلف آخره. وتعريف المعرب بأنه: ما يختلف آخره باختلاف العوامل؛ لأنه حد للشيء بما هو أكثر التباسًا منه، وأنه مؤدٍّ إلى الدور»، غير أن ابن مالك لم يرتضِ قوله في حده (ما ناسب مبني الأصل)؛ لأنه يدخل فيه ما ليس منه؛ لأن نحو: «ضارب، في: زيدٌ ضاربُ عمرو أمس. يناسب (ضرب)؛ لأنه بمعناه، وليس بمبني»، ومِن هنا استبدل بحده حدًّا أجود منه حسب تقديره. وقد

(١) ينظر: شرح الرضي، القسم الأول ٢/ ٨٩٢، والفوائد الضيائية ٢/ ٦، ١٢.
(٢) الأزهار الصافية ٢/ ١٢٤.
(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٢/ ٥٩٥، وشرح الوافية ١/ ٢٤٨.
(٤) التحفة ص ٢٣٤. وينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧ - ٣٨، وشرح عمدة الحافظ ١/ ١٠٧، ١٠٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٣، ٢٣.
(٥) شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٣٥، ٢/ ٦٧٢.
(٦) ينظر: الإيضاح العضدي، ص ١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩، وشرح الرضي، القسم الثاني ١/ ١٠٩، والفوائد الضيائية ١/ ١٩٠.

استشكل غير واحد من شراح الكافية حد ابن الحاجب[1]، حتى قال الرضي معاتبًا: «هذا الحد لا يصلح إلا لمن يعرف ماهية المبني على الإطلاق، ولا يعرف الاسم المبني، ولو لم يعرفها لكان تعريفًا للمبني بالمبني؛ لأنه ذكر في حد المبني لفظ المبني»[2].

وقال أيضًا: «وهذا دأب المصنف يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظًا غير مشهورة في المعنى المقصود، اعتمادًا منه على عنايته. وينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد ... قوله: (مبني الأصل) من ذاك؛ لأنه اصطلاح مجدد منه، مراد به الحرف والفعل الماضي والأمر، على ما فسره في الشرح، وإن أخذنا لفظ (مبني الأصل) على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الأفعال، وإن كانت مضارعة؛ إذ أصل جميع الأفعال البناء على ما ذهب إليه البصرية، فيَرِدُ عليه اسم الفاعل، واسم المفعول والمصدر....»[3].

وقد شدد العلوي النكير على ابن الحاجب في حده، قائلاً بعد أن ذكر الاعتراض عليه من خمسة أوجه: «فظهر بما لخصناه ضعف كلام الشيخ، وأنه غير آتٍ بما يقنع، ومِنَ العجب أنه مع إتيانه بهذا الكلام الركيك المجانب لدأب النظار، يعتقد أنه قد عقد التحقيق بخنصره، واستولى على حقائق التعريف بحذافيره. وأعجب من هذا أنه اعتذر عن كونه لم يقل: (ما لا يختلف آخره) لإفضائه إلى الدور... وهذا خطأ...»[4].

ويتضح مِن ذلك قوة حجة ابن مالك في نقده حد ابن الحاجب للمبني، حين استخدم ألفاظًا لها معنى أوسع مما يريده لها مما وقع في ذهنه، الأمر الذي اضطره في شرحه إلى بيان مراده منها.

(١) ينظر: شرح الرضي، القسم الأول ١/ ٣٩، ٤٠، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة ١/ ٣١٤، والبسيط في شرح الكافية ٢/ ٣٧، والأزهار الصافية ٢/ ٢٧١، والفوائد الضيائية ٢/ ٧٢.

(٢) شرح الرضي، القسم الثاني، ١/ ١٠٩.

(٣) شرح الرضي، القسم الأول ١/ ٣٩، ٤٠.

(٤) الأزهار الصافية ٢/ ٢٧١، ٢٧٢.

وخلاصة القول في هذا المسلك: أن العلماء -ومنهم ابن مالك- لا يجدون غضاضة في رفض حدود بعضهم، واستبدالها بحدود هي في نظرهم أصح وأصدق. وما قام به ابن مالك مِن رفض حدود ابن الحاجب في مقدمته، واختياره غيرها يُعد قليلاً بالنسبة لجملة الحدود التي تركها، أو التي اكتفى بإصلاحها مِن جهة اللفظ أو المعنى، حيث لم يتجاوز ما استبدله منها ستة حدود، هي: (حد المرفوعات، وحد الإضافة اللفظية، وحد المفعول معه، وحد التوابع، وحد المبني، وحد المؤنث الحقيقي).

وهو في كل هذه الحدود لم ينصَّ على فسادها، بل كان يعبر بالأجود والأولى.

الخاتمة

أحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات على أنْ يَّسر لي إنجاز هذا البحث، فله الحمد أولًا وآخرًا، فلقد بذلتُ فيه ما استطعتُ، وَفق ما يسّره الله لي مِن جهد، ووقت، ومراجعَ متنوعةٍ، منها المطبوع، ومنها المخطوط، الداني منها والقاصي، فلقد سافرت - بحمد الله - لطلب بعضها؛ لكونها تضيف إلى البحث مادة ليست في غيرها.

وبعد هذه الرحلة العلمية التي قضيتها في رحاب هذا البحث، خرجت بالنتائج التالية:

١- أن لابن الحاجب عنايةً خاصة بالحدود، ما جعل شراح الكافية يتتبعونه فيها، ويُولونها قدرًا كبيرًا مِن عنايتهم بالمتابعة والتأييد، أو الإصلاح والاعتراض.

٢- أن حدود ابن الحاجب قد استثارت ملكة ابن مالك النقدية وحماسته، فكان لها نصيبٌ وافر من نقده وتعليقه.

٣- اعتمد ابن مالك في نقده حدود ابن الحاجب على ما وضعه أهل صناعة الحد مِن شروط يجب توافرها فيه؛ مِنْ ضرورة كونه جامعًا مانعًا، واضحًا غير مبهم، سليمًا مِنَ الزيادة أو النقص في عبارته، ونحو ذلك.

٤- لم يسلك ابن مالك طرائق بعض النحاة المتأخرين في صبغهم حدود النحو بالصبغة المنطقية بالتزام قواعدهم ومصطلحاتهم، بل كان أسلوبه تعليميًّا محضًا، نهج فيه منهج أئمة النحويين في تحقيق مقاصد النحو وغايته التعليمية.

٥- كان ابن مالك في غاية التأدب في نقده ابن الحاجب، متجنبًا كل عبارة قادحة أو لفظة جارحة؛ ملتمسًا ألطف العبارات والألفاظ، الأمر الذي يعكس كمال خلقه، وحسن مقصده، على خلاف ما اتهمه به التبريزي مِن سوء مقصده.

٦- يعد تخلف كون الحد جامعًا مانعًا، وعدم سلامة عبارته لفظًا أو معنى - أحيانًا - أهم وجوه اعتراض ابن مالك حدود ابن الحاجب، وعليها دار معظم نقده.

٧- كان الاختصار هو السمة البارزة في نقد ابن مالك في كتابه التحفة على غير ما عُرف به مِن طول نَفَسٍ في بعض كتبه.

٨- تفاوتت مواقف شراح الكافية من نقد ابن مالك حدود ابن الحاجب بين متابع له ومخالف، وإن غلب عليهم جانب المخالفة؛ دفاعًا عن ابن الحاجب وحدوده.

٩- كان التبريزي في كتابه (مبسوط الأحكام) في شرح الكافية أبرز شراح الكافية دفاعًا عن ابن الحاجب، غيرَ أنه كان قاسيًا على ابن مالك قسوة تجاوز بها النقد العلمي أحيانًا.

١٠- لم يسلم ابن مالك مِنَ التكلف في نقده، وهذا أمر طبعي، ومتوقع ممن كان غايته مِن تأليف كتابه النقد، وتتبع مواطن الزلل؛ ولهذا وَجد مَنْ بعده مِنَ الشراح مجالًا للرد عليه؛ انتصارًا لابن الحاجب.

١١- يُعد كتاب ابن مالك (التحفة) مادة خصبة للبحث في فكر ابن مالك النقدي، وهو كتاب لم يحظَ بالعناية الكافية من الدارسين. وسبب ذلك كونه طُبع خطأ باسم ابن جماعة، وكون الرسالة العلمية التي حققت نسبته وعنوانه ظلت حبيسة الأرفف، لم ترَ النور بعدُ.

أسأل الله أن أكون قد وُفقت في هذا البحث،

وأن ينفعني وطلبة العلم به، ويجعلَه خالصًا لوجهه.

*****

المصادر والمراجع

- **ابن الحاجب النحوي: آثاره ومذهبه (رسالة جامعية)**، د. طارق عبد عون الجنابي، دار التربية، بغداد، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، عدد الأجزاء: ١.
- **ارتشاف الضرب**، لأبي حيان، ت د. مصطفى النحاس، مطبعة المدني، القاهرة، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- **الإرشاد إلى علم الإعراب**، للكيشي، ت د. عبد الله علي الحسيني، ود. محسن سالم العميري، منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، مكة المكرمة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- **الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب**، ليحيى بن حمزة العلوي، ت: شريف عبد الكريم النجار، دار السلام، القاهرة، ٢٠٢٣م، عدد الأجزاء: ٤.
- **أسرار العربية**، لابن الأنباري، ت: محمد البيطار، مطبوعات المجمع العلمي، دمشق.
- **إسفار الفصيح**، للهروي، ت: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠هـ، عدد الأجزاء: ٢.
- **الاعتراض المنطقي على الحد النحوي**، د. سليمان بن علي الضحيان، بحث نشر بمجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها.
- **الأمالي**، لابن الحاجب، ت: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، عدد الأجزاء: ٢.
- **أمالي ابن الشجري**، للعلوي، ت: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- **أمالي الزجاجي**، للزجاجي، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، لابن الأنباري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- **أوضح المسالك**، لابن هشام، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت، ط٦، ١٩٦٦م.
- **الإيضاح العضدي**، للفارسي، ت: حسن شاذلي فرهود، دار التأليف، مصر، ط١، ١٣٨٩هـ.
- **الإيضاح في شرح المفصل**، ت: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠٠٥م.
- **الإيضاح في شرح المفصل**، ت: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف، العراق.
- **الإيضاح في علل النحو**، للزجاجي، ت د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٤٠٦هـ.
- **بحث «اسم الفاعل صوغه وعمله»**، د. محمد عبد الله سعادة، مجلة جامعة الإمام، السعودية، العدد ١٥، عام ١٤١٦هـ.
- **البحر المحيط في أصول الفقه**، للزركشي، ت د. محمد محمد تامر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ٤.
- **البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية**، للعلامة علي بن محمد بن أبي القاسم الحسني القرشي ٨٣٧هـ: دراسة وتحقيق (رسالة ماجستير)، د. أحمد بن محمد بن أحمد ذيبان القرشي، الناشر: جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- **البسيط في شرح الجمل**، لابن أبي الربيع، ت د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- **البسيط في شرح الكافية لركن الدين الإستراباذي الحسن بن محمد بن شرف شاه (٧١٥هـ) : تحقيق ودراسة (رسالة دكتوراه)**، د. حازم سليمان مرزة الحلي، جامعة بغداد، العراق، ١٩٨٣م.

- **بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب (الجزء الأول) من أول الكتاب حتى نهاية باب المفعول معه**، تحقيق ودراسة (رسالة ماجستير)، ت د. طلال خلف الحساني، جامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، للسيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، (د. م): دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- **تأثر ابن مالك بابن الحاجب في كتبه**، د. موسى بن ناصر الموسى، بحث نُشر في مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، العدد (٢)، ربيع الثاني، ١٤٤٤هـ/ أكتوبر، ٢٠٢٢م، المجلد العام (١٦).
- **تاج العروس مِن جواهر القاموس**، للزبيدي، دار الفكر.
- **التبصرة والتذكرة، للصيمري**، ت: فتحي مصطفى، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ.
- **التبيين عن مذاهب النحويين بين البصريين والكوفيين**، للعُكبري، ت د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- **التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب، أملاه: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، جمعه: بدر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن جماعة، دراسة وتحقيق (رسالة ماجستير)**، د. أحمد علي قائد المصباحي، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
- **التذييل والتكميل**، لأبي حيان الأندلسي، ت د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤١٨هـ.
- **تطور الحد النحوي**، حد الاسم أنموذجًا، د. علي بن إبراهيم بن محمد السعود، جامعة دمشق.
- **التعريفات**، للجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨ هـ.
- **تعليق الفرائد**، للدماميني، ت: محمد المفدى، دار بساط، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

- **تلخيص منطق أرسطو لابن رشد**، ت د. جيرار جهامي، ١٩٩٢م، دار الفكر، بيروت، عدد الأجزاء: ٧.
- **تمهيد القواعد**، لناظر الجيش، ت: علي فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
- **تهذيب اللغة**، للأزهري، ت: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **توجيه اللمع**، لابن الخباز، ت: أ د. فايز زكي محمد دياب، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط١، ١٤٢٣ هـ.
- **الجمل**، للزجاجي، ت: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، ت: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- **جهود النحويين القدامى في تأسيس الحدود النحوية**، بحث نشره د. سامي عوض، يوسف عبود في مجلة جامعة تشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوريا.
- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، للخضري، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء:٢.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه (د.ت).
- **حاشية العصام على شرح الجامي للكافية**، لعصام الدين الإسفرائيني، الناشر: المطابع العثمانية، ١٢٩٩هـ.
- **حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب للشيخ الصادقي الكيلاني دراسة وتحقيق (رسالة ماجستير)**، د. عايض سعيد مانع القرني، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٢٠هـ.

- **حاشية يس على شرح قطر الندى**، يس بن زين الدين العليمي، ت: كريم حبيب كريم الكمولي، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.
- **الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري**، د. رياض يونس السواد، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- **الحدود النحوية في التراث (كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجًا) (رسالة ماجستير)**، د. جنان التميمي، جامعة الملك سعود، السعودية، ٢٠٠٨م.
- **الحلل في إصلاح الخلل مِن كتاب الجمل**، للبطليوسي، ت: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، عدد الأجزاء: ١.
- **الخصائص**، لابن جني، ت: محمد علي النجار (د. م)، المكتبة العلمية، (د. ت).
- **الخلاصات الصافية على المقدمة الكافية لإسماعيل بن أحمد بن إبراهيم بن عطية النجراني المُتوفَّى سنة ٧٩٤هـ: دراسة وتحقيق الجزء الأول «من الكلمة إلى آخر التوابع» (رسالة ماجستير)**، ت د. عبد المجيد بن إبراهيم بن يوسف آل شيخ، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- **الخلاف في الحدود النحوية (رسالة دكتوراه)**، جامعة صنعاء، د. خالد العزاني الحسيني.
- **شرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب**، ت: محمد بن يوسف القاضي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠١٦م، عدد الأجزاء: ١.
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، للأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- **شرح التسهيل**، للمرادي، ت: محمد عبد النبي عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط١، ١٤٢٧هـ.
- **شرح التسهيل**، لابن مالك، ت: عبد الرحمن السيد، محمد المختون، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.

- **شرح التصريح على التوضيح**، خالد الأزهري، دار الفكر.
- **شرح الجمل**، لابن خروف، ت: سلوى عرب، مطبوعات جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٩هـ.
- **شرح الرضي على الكافية**، ت: حسن حفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي، السعودية، ١٤١٤هـ.
- **شرح الكافية الشافية**، لابن مالك، ت: د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث.
- **شرح الكافية في النحو للعلامة منصور بن فلاح اليمني (ت ٦٨٠هـ) تحقيقًا ودراسة، (رسالة دكتوراه)**، ت د. نصار بن محمد حميد الدين، جامعة أم القرى، السعودية، ٢٠٠١م.
- **شرح الكافية في النحو**، للجرجاني، الناشر: انتشارات مرتضوى، طهران، ١٩٨٩م.
- **شرح الكافية للأصبهاني تحقيق ودراسة (رسالة دكتوراه)**، د. عبد المعطي جاب الله سالم، جامعة الأزهر، مصر، ١٩٨٤م.
- **شرح اللمحة البدرية**، لابن هشام، ت: صلاح راوي، ط٢.
- **شرح اللمع**، للباقولي، ت د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، عدد الأجزاء: ١.
- **شرح المفصل**، لابن يعيش، تصحيح وتعليق ومراجعة بمعرفة مِن مشيخة الأزهر، القاهرة، المطبعة المنيرية، (د.ت).
- **شرح المقدمة الكافية**، لابن الحاجب، ت: جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة الباز، ط١، ١٤١٨هـ.
- **شرح الوافية نظم الكافية**، لابن الحاجب، ت: محمد بن يوسف القاضي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٢٠م.
- **شرح إيضاح الفارسي**، للعُكبري، ت: عبد الرحمن الحميدي (رسالة دكتوراه)، جامعة الإمام، السعودية، ١٤٠٦هـ.

- **شرح تنقيح الفصول**، للقرافي، ت: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط١، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور، ت: صاحب أبو جناح، عدد الأجزاء: ٢.
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، لابن هشام، ت: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، عدد الأجزاء: ١.
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، لجمال الدين محمد بن مالك النحوي- دراسة وتحليل (رسالة ماجستير)، ت: هند إبراهيم ناجي، جامعة ديالى، العراق، عدد الأجزاء: ٢.
- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، لابن هشام، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.
- **شرح كافية ابن الحاجب**، لابن جماعة، ت: محمد عبد النبي عبد المجيد، مطبعة دار البيان، مصر، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- **شرح كافية ابن الحاجب**، لابن جماعة، ت: محمد حسن إسماعيل، كتاب ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠١١م.
- **شرح كافية ابن الحاجب**، لابن جمعة، ت: علي الشوملي، دار الكندي للنشر والتوزيع، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ٢.
- **شرح كافية ابن الحاجب، ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض المُتوفَّى سنة ٨٤٥هـ تحقيقًا ودراسة (رسالة دكتوراه)**، ت: د. محمود محمود السيد الدريني، جامعة الأزهر، المنصورة، مصر، ٢٠٠٥م.
- **شرح كتاب الحدود في النحو**، للفاكهي، ت د. المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، عدد الأجزاء: ١.
- **شرح كتاب سيبويه**، للسيرافي، ت د. فهمي أبو الفضل وآخرين، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

- **شكوك على الحاجبية للجاربردي فخر الدين أحمد بن الحسين المُتوفى سنة ٧٤٦ هـ: دراسة وتحقيق**، ت: خالد عبده الشربيني، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالمنوفية، مصر.
- **الصحاح**، للجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣.
- **ظاهرة الخلاف في القيود النحوية (رسالة ماجستير)**، لرغد بنت عبد الله السحيم، جامعة القصيم، ١٤٤٣هـ- ٢٠٢١م.
- **علل النحو**، لابن الوراق، ت: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب**، للجامي، ت د. أسامة الرفاعي، وزارة الأوقاف العراقية، ١٤٠٣هـ.
- **فقه اللغة وسر العربية**، للثعالبي، ت: عبد الرزاق المهدي، الناشر: إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، عدد الأجزاء: ١.
- **القاموس المحيط**، للفيروزآبادي، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ.
- **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح**، لابن أبي الربيع، ت د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٢هـ.
- **كافية ابن الحاجب بين الرضي وابن مالك - موازنة بين الشرحين**، لأمة السلام علي حميد الشامي، الناشر: دار ومكتبة الإسراء، ط١، ٢٠١٣م.
- **الكافية في النحو**، لابن الحاجب، ت: طارق نجم، دار الوفاء للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٧هـ.
- **الكتاب الركني في تقوية كلام النحوي**، لركن الدين علي بن أبي بكر الحديثي الموصلي دراسة وتحقيق (رسالة ماجستير)، د. رائد سعد فالح الشلاحي، كلية دار العلوم، مصر.

- **كتاب المحصل في شرح المفصل للعلامة الأندلسي: دراسة وتحقيق**، د. عبد الباقي عبد السلام الخزرجي، جامعة الأزهر، مصر، ١٩٨٢م.
- **الكتاب**، لسيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ.
- **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، للتهانوي، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ٢.
- **كشف المشكل**، للحيدرة اليمني، ت د. هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١، ١٤٠٤هـ.
- **الكليات**، للكفوي، ت: عدنان درويش، محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، عدد الأجزاء: ١.
- **اللباب في علل البناء والإعراب**، للعُكبري، ت: غازي طليمات، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- **لسان العرب**، لابن منظور، ت: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، مصر.
- **اللمع في العربية**، لابن جني، ت: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام لتاج الدين علي بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي التبريزي** دراسة وتحقيق (رسالة دكتوراه)، د. توفيق إسماعيل عرار الوحيدي، جامعة الأزهر، مصر، ١٩٨٩م.
- **المتبع في شرح اللمع**، للعُكبري، ت د: عبد الحميد الزوي، جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤م.
- **المحصل في شرح المفصل للأندلسي**، ت: د. سليمان التيفي (رسالة دكتوراه)، عام ١٤٢٦هـ.

- **المحكم والمحيط الأعظم**، لابن سيده، ت: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ١١.
- **المرتجل**، لابن الخشاب، ت: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل، ت د. محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، ١٤٠٨هـ.
- **المسائل العسكريات في النحو العربي**، لأبي علي النحوي، ت د. علي جابر المنصوري، الناشر: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢ م، عدد الأجزاء: ١.
- **مسائل خلافية في النحو**، للعُكبري، ت: محمد خير الحلواني، الناشر: دار الشرق العربي، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، عدد الأجزاء: ١.
- **المستصفى من علم الأصول**، للغزالي، ت: محمد بن سليمان الأشقر، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- **مصباح الراغب: شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السيد**، لمحمد بن عاز الدين، الناشر: مكتبة التراث الإسلامي، ٢٠٠٥م، عدد الأجزاء: ٢.
- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، للفيومي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، عدد الأجزاء: ٢.
- **معجم الصواب اللغوي**، لأحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨ م، عدد الأجزاء: ٢.
- **مفاتيح العلوم**، للخوارزمي، ت: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي، ط٢، عدد الأجزاء: ١.
- **المفصل في علم العربية**، للزمخشري، ت د. محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

- **المقاصد الشافية للشاطبي**، ت د. عبد الرحمن العثيمين، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ.
- **المقاصد النحوية**، للعيني، طبعة بولاق، ط١ .
- **المقتصد في شرح الإيضاح**، للجرجاني، ت: كاظم المرجان، وزارة الثقافة والإعلام في العراق، ١٩٨٢م.
- **المقرب**، لابن عصفور، ت: أحمد عبد الستار وعبد الله جبوري، ط ١، ١٣٩٢هـ.
- **الممتع الكبير في التصريف**، لابن عصفور، الناشر: مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ١ .
- **نتائج الفكر في النحو**، للسهيلي. ت د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، ط٢.
- **النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب**، لابن أبي القاسم، ت: د. محمد جمعة حسن نبعة، الناشر: مؤسسة الإمام زيد الثقافية، اليمن، ط١، ١٤٣٤ هـ، عدد الأجزاء: ٢.
- **النصوص المنسوبة إلى شرح أبي البقاء العُكبري على المفصل**، للدكتور خالد الغصن، جامعة القصيم، ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م.
- **نفائس الأصول في شرح المحصول**، للقرافي، ت: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، للمقري التلمساني، ت د. إحسان عباس، الناشر: دار صادر، ١٣٨٨هـ، بيروت، عدد الأجزاء: ٨.
- **نقد ابن مالك كافية ابن الحاجب: صوره وأسبابه (باب المنصوبات أنموذجًا)**، د. محمد عبد الستار علي أبو زيد، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، مصر، العدد: ٣٥.
- **همع الهوامع**، للسيوطي، ت د. أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.

- **الواضح في أصول الفقه**، لابن عقيل، ت د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٥.
- **الوافي بالوفيات**، للصفدي، ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ٢٩.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لابن خلكان، ت د. إحسان عباس، بيروت، دار صادر، (د. ت).

*****